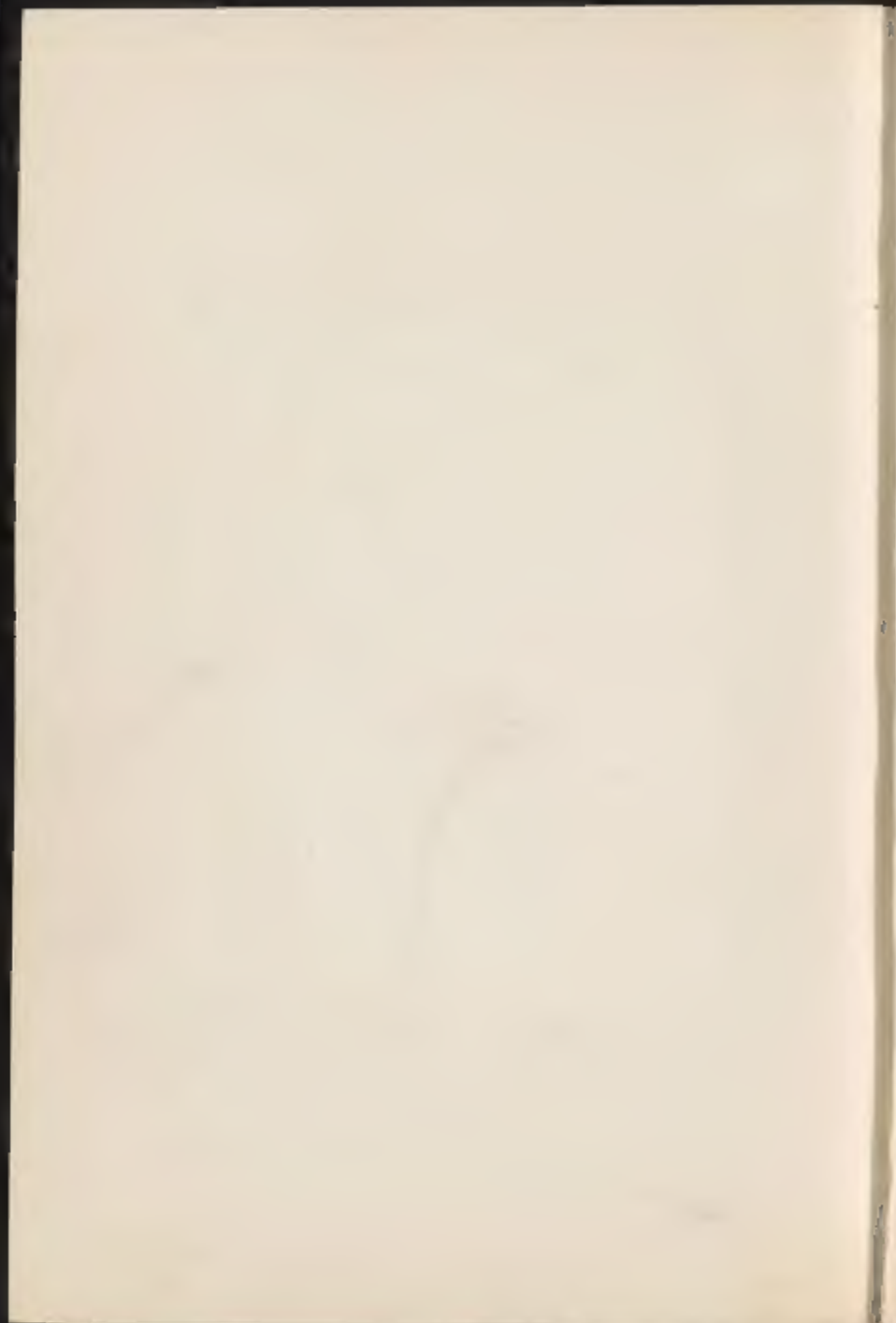
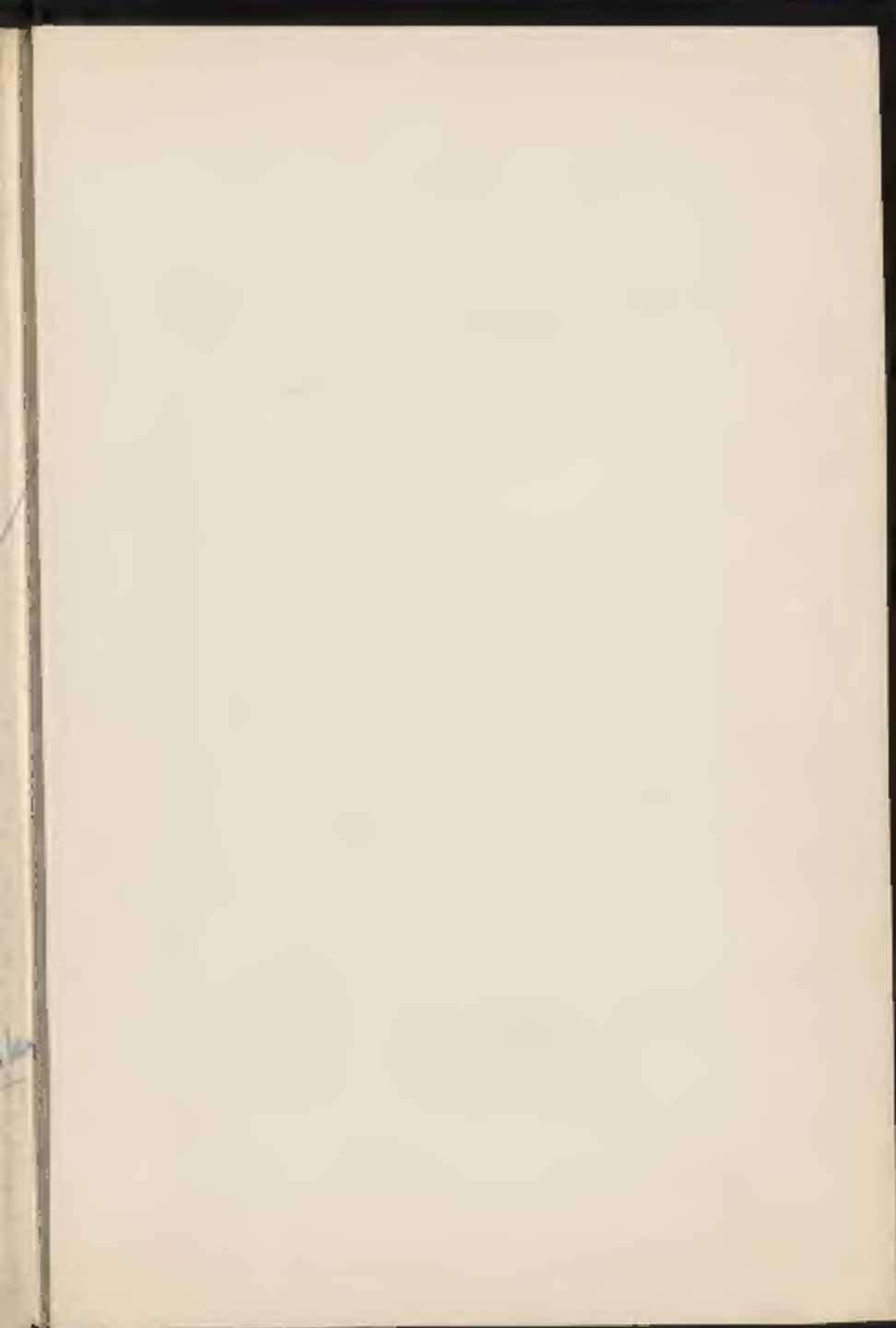


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







السياسة الشرعية

أو

نظام الدولة الإسلامية

بقلم

Dr. Abd. Aly.
حضرة صاحب الفضيلة العلامة المحقق الأستاذ الشيخ
عبد الوهاب خلاف بك .

استاذ الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول

Ta'ayyuf. al Hakim.

(ed. Hassanin)
 (تأليف)

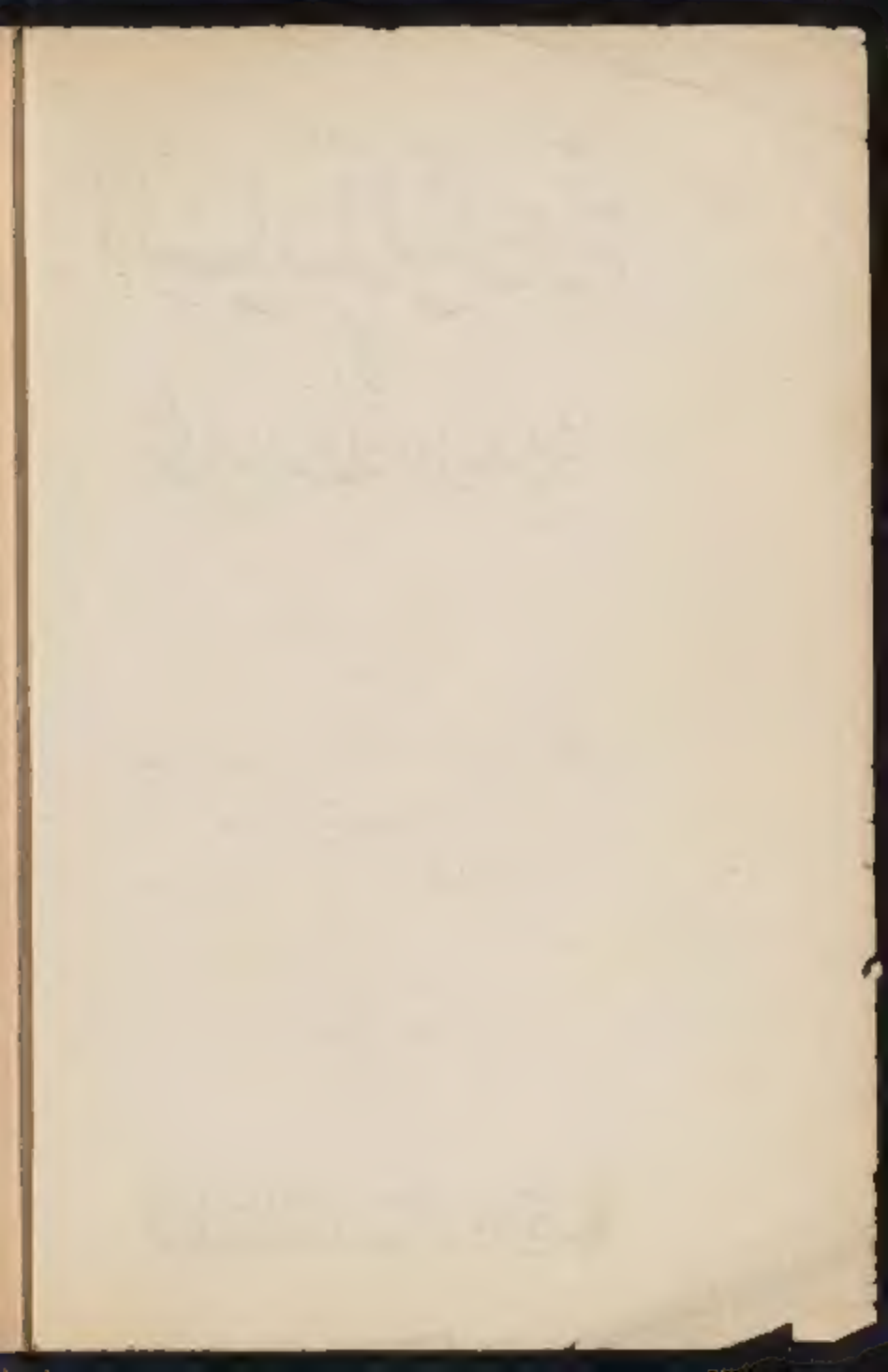
For Institute Arch.

Hakim Off.

~~Shams~~ (Gerald)
 (ed.)

للمطبعة التبليغية - ومكتبتها

Muhammad Ahmad Hakim
 (ed.)



السياسة الشرعية

أو نظام الدولة الإسلامية

في إشئون الدولة والحكومة والمالية

بقلم

حضرة صاحب الفضيلة العلامة المحقق الاستاذ الشيخ

عبد الوهاب خلاف

المقرر بالحكم الشرعي

—•••••—

القاهرة

١٣٥٠

المطبعة السلفية - ومكتبتها

893.799

K5266

1908 H

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

مَقَدِّمَةُ النَّاسِرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله باري الكون إله الصلوة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
وبعد فإن الإسلام عقيدة وعبادة وحكم ، لأنه جاء الناس
بإمادتي الدنيا والآخرة . وقد زخرت المكتبة الإسلامية
بالمؤلفات في بيان عقيدة الإسلام والاحتجاج لها وإردت على أهل
الاهواء ، وحفلت بالتصانيف الفقهية من عبادات ومعاملات .
أما علاقة الإسلام بنظام الدولة وأصول الحكم فقلما أفرده بالتأليف
قبل اليوم . وكان من حسن الحظ أن عُهد في سنة ١٣٤٢ هـ
بتدريس (السياسة الشرعية) للعلماء المختارين من خريجي
مدرسة القضاء الشرعي والأزهر الشريف إلى العلامة المحقق
صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف ، فصرف
لذلك همه ، ونظر طويلاً في هذا الجانب من فقه الشريعة الإسلامية
السمحة ، وهو الجانب الذي لا يزال مغموط الحق في مكتبتنا
العربية ، فكان من نتيجة ذلك ظهور هذا الكتاب الفريد في
بابه الذي نتقدم به اليوم إلى القراء وأجيب من الله عز وجل أن
يكون فيه النفع والمنفعة ، والله ولي التوفيق

محمد الدرسه الخطيب

مقدمة



الحمد لله رب العالمين • وصلى الله على سيد المرسلين ، سيدنا
محمد الصادق الأمين • وعلى آله وصحبه وسلم
في شهر جمادى الأولى سنة ١٣٤٢ للهجرة (ديسمبر سنة
١٩٢٣ للميلاد) ابتدأت الدراسة في قسم التخصص بالقضاء
الشرعي للعلماء المختارين من خريجي مدرسة القضاء والأزهر
المعصور

وكان من حسن حظي أن عهد إلي بدراسة مادة من المواد
التي قررت دراستها في هذا القسم وهي السياسة الشرعية
بدأنا في دراسة هذا العلم الناشيء الذي لم يدرس من قبل فيها
نعم وليس بين أيدينا سوى منهج دروسه الذي ينظم عدة بحوث
في مختلف الشؤون لا تظهر بينها وحدة جامعة ولا ميلات ترتبها
ترتيب مسائل العلم الواحد

هذا عدينا أو دراستنا مطرة عامة لتكشف به الوحدة
 التي لفت بين هذه النحوت والصلة التي لفظتها بصوت واحد
 لتعرف الرسم الذي يجد علم السياسة الشرعية ونحو موضوع للبحث
 فيه ونقف على الفقرة التي يرسل اليها
 وقد استدل لنا أن كلمة « السياسة الشرعية » تختلف
 المراد بها في عبارات علماء المسلمين .

فالفهم الأول أنهم اتفقت على « لالة الامر » في أن العمل
 ما تقتضي به المصلحة مما لا يخالف أصول الدين وإن لم يقع عليه
 دليل خاص

قال صاحب البحر في باب حد الرأى
 « وظاهر كلامهم ههنا أن السياسة : هي فعل شيء من الخصال
 مصلحة يراها وإن لم ير ذلك الفعل دليل حرقى »
 فالسياسة الشرعية على هذا هي العمل بالمصالح المرسله لأن
 المصلحة المستندة هي التي لم يقع من الشارع دليل على اعتبارها
 الغالب

وعبر الفقهاء أو دله أنهم معنى أعم من هذا يقدر من
 المصطلح ويتصل باستعماله العموي وهو تدبير مصالح لصناد على
 وفق للشرع

قال المقرري في حطه « يقدر ساس الامر سياسة بمعنى

قام به وهو سائس من قومه سوسة وسوس . وسوسة القوم
جعلوه إسوسهم

« فهذا أصل وضع السياسة في اللغة ثم رمت بأنها العلوم
الموسوعة لرعايته الآداب والمصالح وانتظام الاحوال . السياسة
توعان سياسة عامة تخرج الحق من الظلمة التي هي من ادراك
الشرعية عليها من ادراكهم من جهلها . وقد صنف الناس في
السياسة اشترعية كتماناً لمصدرها . الموسوعة لآخر سياسة طائفة
فالشريعة تخرجها »

الذي كان عدل المصلحين غير متساو بينهما صلة وثيقة من
ناحية أن تدبير المصالح على الواحدة لا يمكن لا يتم الا اذا كان
ولاد الأمر في سعة من العمل والمذبح لرسالة ، وكذلك المبحث
المذكور . هي شعب من العبيد وليس ما يسمي أن يراد بالسياسة
الشرعية معنى يتم المصالح ويدخل جميع المبحث المقرر . وعلى
هذا علم السياسة الشرعية علم يبحث فيه عما تدبره شؤون الدولة
الاسلامية من القوانين والعظم التي تعرف أصول الاسلام ، ولا
يبحث في كل تدبير دليل حصص

« موضوعه علم القوانين التي تطبق شؤون الدولة من
حيث مطابقتها لأصول الدين وتحقيقها مصالح الناس وحمايتهم
وعايتة الوصول إلى تدبير شؤون الدولة الاسلامية بنظم من

دينها . والابانة عن كعبه لاسلامه بالسيرة العادلة وتقبله رعايه
مصالح الناس في مختلف المصروفات .

على ضوء هذه العايزه أخذت في دراسة تلك المحووث بعد أن
قسمتها شؤون ائمة في عدة أقسام من دستورية ، وخراجية ،
وإدارية ، ومالية ، ومناصب ، من صاحب كل شأن من هذه الشؤون .
والمشاكل التي عرضت أثناء الدراسة ، وقد تمكنت من ما شرعته
الآن لا سيما مع العلم بأن الدراسة قد تم . وقد تمكنت من البحث
في ثلاثة من الأقسام وهي : الشؤون الدستورية والخراجية
والمالية ، وهي القسم الذي لا بد من العلم به في بحثها عند
الرجوع إلى قراءته ، وقد تمكنت على توفيقه مهدي السيد
والمطالع ، ومن أطراف

والمشاكل التي عرضت أثناء الدراسة ، وقد تمكنت من ما شرعته
الآن لا سيما مع العلم بأن الدراسة قد تم . وقد تمكنت من البحث
في ثلاثة من الأقسام وهي : الشؤون الدستورية والخراجية
والمالية ، وهي القسم الذي لا بد من العلم به في بحثها عند
الرجوع إلى قراءته ، وقد تمكنت على توفيقه مهدي السيد
والمطالع ، ومن أطراف

عبد الوهاب غزوف

بسمه

كان رسول الله ﷺ في حياته مرحم المسلمين في تدبير
شئونهم العامة : من تشريع ، قضاء ، ونفيع ، وكان قانونه في هذا
تدبير ما ينزل عليه من ربه ، ما يهديه اليه اجتهاده وبطوره في
المصالح ، ما يشير به ذو الرأي من صحبته بما ليس فيه تزييل .
كان التدبير بهذه المصاديق تسع لحاجات الامة ، تكفل تحقيق
مصلحتها

وقد اترك رسول الله ﷺ في امته هاديين لا يضل من اهتدى
بهما في تدبير شئونها وهما : كتاب الله ، وصحته وأقام مساراً
ثابتاً يستصده به . وما ليس فيه نص من كتاب الله به . هو :
الاجتهاد الذي منه طر بقه ، ودعا اليه بقوله ، وعمله ، واقراره .
ذلك لانه ﷺ كثيراً ما كان يسلح الاحكام من ربه لظلاله والمصالح
التي تقتضيها ، وفي هذا ايدان بارتباط الاحكام بالمصالح ، ولقد
ابى رعاياه انما هي : حطب دافع ، ودره المعاسد . من مثله
هذا قوله في امي عمر : اجمع بين المرأة وعمتها : انكم ان
فعلتم ذلك قطعتم ارحمكم . وقد نفي امي عن دحر طوم

۱. در بیان حال و احوال و اخبار و ...
 ۲. در بیان حال و احوال و اخبار و ...
 ۳. در بیان حال و احوال و اخبار و ...
 ۴. در بیان حال و احوال و اخبار و ...
 ۵. در بیان حال و احوال و اخبار و ...
 ۶. در بیان حال و احوال و اخبار و ...
 ۷. در بیان حال و احوال و اخبار و ...
 ۸. در بیان حال و احوال و اخبار و ...
 ۹. در بیان حال و احوال و اخبار و ...
 ۱۰. در بیان حال و احوال و اخبار و ...

۱- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۲- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۳- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۴- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۵- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۶- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۷- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۸- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۹- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۱۰- در این کتاب که در این کتابخانه است

[illegible]

حده مني وخرق . ففعله ما في حجب عليه حكم الله في
فصل الكاؤ . فله في امتدحه في . وخرق من حجب عليه
بالعرب الشيع . فله حجب من

وكتبت ان شاع في ففعله وخرق حكمه فكان
حجب مني شاع من حجب مني . فله حجب مني حجب مني
ولا حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني
فله حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني
فله حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني
فله حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني
فله حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني
فله حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني

judged
as being
in extreme
misconduct

فله حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني
فله حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني
فله حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني
فله حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني
فله حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني
فله حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني
فله حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني
فله حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني حجب مني

judged as being
in extreme
misconduct

وهو يرد له من ذلك ما هو عليه من شئ حاله فيه
 كما يكون في حدود الاعتدال مراعى فيه كمنه
 مستحسنة منه حدوده ليس فيه شيء من ذلك

الاعراض والمصالح الجزئية

ثم رار تصور هذه لاسلامى من مصالحه من سائر
 الاحكام واقتضاها على حق من سائر سائر
 اشياء من سائر الاشياء من سائر الاشياء
 من سائر الاشياء من سائر الاشياء من سائر
 الاشياء من سائر الاشياء من سائر الاشياء
 من سائر الاشياء من سائر الاشياء من سائر
 الاشياء من سائر الاشياء من سائر الاشياء

على هذا من سائر الاشياء من سائر الاشياء
 من سائر الاشياء من سائر الاشياء من سائر
 الاشياء من سائر الاشياء من سائر الاشياء
 من سائر الاشياء من سائر الاشياء من سائر
 الاشياء من سائر الاشياء من سائر الاشياء
 من سائر الاشياء من سائر الاشياء من سائر

من سائر الاشياء من سائر الاشياء من سائر
 الاشياء من سائر الاشياء من سائر الاشياء
 من سائر الاشياء من سائر الاشياء من سائر
 الاشياء من سائر الاشياء من سائر الاشياء
 من سائر الاشياء من سائر الاشياء من سائر

[illegible]

وَحُكْمُ أَعْيُنٍ أَوْ يَحْصُ طَرَفُ لَعِينٍ وَأَمَّا تَعْدُو عَلَامَهُ شَيْءٌ
 ثُمَّ يَنْبَغِي مَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهَا وَتَقْوَى دَلَالَةً وَأَنْ يَنْبَغِي أَمْرًا فَلَا يَحْصِي مِنْهَا
 وَلَا يَحْكُمُ سِدًّا وَجُودَهُ وَفِيهِمَا مَوْجِبُهُمْ أَنْ يَنْبَغِي سَعَادَةً وَتَعْدُو
 بِمَا شَرَعَهُ مِنْ عَرَفٍ أَنْ يَنْبَغِي قَامَهُ أَعْيُنٍ يَنْبَغِي عَمَادَةً وَوَدَّ
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١
 ٥٧٢
 ٥٧٣
 ٥٧٤
 ٥٧٥
 ٥٧٦
 ٥٧٧
 ٥٧٨
 ٥٧٩
 ٥٨٠
 ٥٨١
 ٥٨٢
 ٥٨٣
 ٥٨٤
 ٥٨٥
 ٥٨٦
 ٥٨٧
 ٥٨٨
 ٥٨٩
 ٥٩٠
 ٥٩١
 ٥٩٢
 ٥٩٣
 ٥٩٤
 ٥٩٥
 ٥٩٦
 ٥٩٧
 ٥٩٨
 ٥٩٩
 ٦٠٠
 ٦٠١
 ٦٠٢
 ٦٠٣
 ٦٠٤
 ٦٠٥
 ٦٠٦
 ٦٠٧
 ٦٠٨
 ٦٠٩
 ٦١٠
 ٦١١
 ٦١٢
 ٦١٣
 ٦١٤
 ٦١٥
 ٦١٦
 ٦١٧
 ٦١٨
 ٦١٩
 ٦٢٠
 ٦٢١
 ٦٢٢
 ٦٢٣
 ٦٢٤
 ٦٢٥
 ٦٢٦
 ٦٢٧
 ٦٢٨
 ٦٢٩
 ٦٣٠
 ٦٣١
 ٦٣٢
 ٦٣٣
 ٦٣٤
 ٦٣٥
 ٦٣٦
 ٦٣٧
 ٦٣٨
 ٦٣٩
 ٦٤٠
 ٦٤١
 ٦٤٢
 ٦٤٣
 ٦٤٤
 ٦٤٥
 ٦٤٦
 ٦٤٧
 ٦٤٨
 ٦٤٩
 ٦٥٠
 ٦٥١
 ٦٥٢
 ٦٥٣
 ٦٥٤
 ٦٥٥
 ٦٥٦
 ٦٥٧
 ٦٥٨
 ٦٥٩
 ٦٦٠
 ٦٦١
 ٦٦٢
 ٦٦٣
 ٦٦٤
 ٦٦٥
 ٦٦٦
 ٦٦٧
 ٦٦٨
 ٦٦٩
 ٦٧٠
 ٦٧١
 ٦٧٢
 ٦٧٣
 ٦٧٤
 ٦٧٥
 ٦٧٦
 ٦٧٧
 ٦٧٨
 ٦٧٩
 ٦٨٠
 ٦٨١
 ٦٨٢
 ٦٨٣
 ٦٨٤
 ٦٨٥
 ٦٨٦
 ٦٨٧
 ٦٨٨
 ٦٨٩
 ٦٩٠
 ٦٩١
 ٦٩٢
 ٦٩٣
 ٦٩٤
 ٦٩٥
 ٦٩٦
 ٦٩٧
 ٦٩٨
 ٦٩٩
 ٧٠٠
 ٧٠١
 ٧٠٢
 ٧٠٣
 ٧٠٤
 ٧٠٥
 ٧٠٦
 ٧٠٧
 ٧٠٨
 ٧٠٩
 ٧١٠
 ٧١١
 ٧١٢
 ٧١٣
 ٧١٤
 ٧١٥
 ٧١٦
 ٧١٧
 ٧١٨
 ٧١٩
 ٧٢٠
 ٧٢١
 ٧٢٢
 ٧٢٣
 ٧٢٤
 ٧٢٥
 ٧٢٦
 ٧٢٧
 ٧٢٨
 ٧٢٩
 ٧٣٠
 ٧٣١
 ٧٣٢
 ٧٣٣
 ٧٣٤
 ٧٣٥
 ٧٣٦
 ٧٣٧
 ٧٣٨
 ٧٣٩
 ٧٤٠
 ٧٤١
 ٧٤٢
 ٧٤٣
 ٧٤٤
 ٧٤٥
 ٧٤٦
 ٧٤٧
 ٧٤٨
 ٧٤٩
 ٧٥٠
 ٧٥١
 ٧٥٢
 ٧٥٣
 ٧٥٤
 ٧٥٥
 ٧٥٦
 ٧٥٧
 ٧٥٨
 ٧٥٩
 ٧٦٠
 ٧٦١
 ٧٦٢
 ٧٦٣
 ٧٦٤
 ٧٦٥
 ٧٦٦
 ٧٦٧
 ٧٦٨
 ٧٦٩
 ٧٧٠
 ٧٧١
 ٧٧٢
 ٧٧٣
 ٧٧٤
 ٧٧٥
 ٧٧٦
 ٧٧٧
 ٧٧٨
 ٧٧٩
 ٧٨٠
 ٧٨١
 ٧٨٢
 ٧٨٣
 ٧٨٤
 ٧٨٥
 ٧٨٦
 ٧٨٧
 ٧٨٨
 ٧٨٩
 ٧٩٠
 ٧٩١
 ٧٩٢
 ٧٩٣
 ٧٩٤
 ٧٩٥
 ٧٩٦
 ٧٩٧
 ٧٩٨
 ٧٩٩
 ٨٠٠
 ٨٠١
 ٨٠٢
 ٨٠٣
 ٨٠٤
 ٨٠٥
 ٨٠٦
 ٨٠٧
 ٨٠٨
 ٨٠٩
 ٨١٠
 ٨١١
 ٨١٢
 ٨١٣
 ٨١٤
 ٨١٥
 ٨١٦
 ٨١٧
 ٨١٨
 ٨١٩
 ٨٢٠
 ٨٢١
 ٨٢٢
 ٨٢٣
 ٨٢٤
 ٨٢٥
 ٨٢٦
 ٨٢٧
 ٨٢٨
 ٨٢٩
 ٨٣٠
 ٨٣١
 ٨٣٢
 ٨٣٣
 ٨٣٤
 ٨٣٥
 ٨٣٦
 ٨٣٧
 ٨٣٨
 ٨٣٩
 ٨٤٠
 ٨٤١
 ٨٤٢
 ٨٤٣
 ٨٤٤
 ٨٤٥
 ٨٤٦
 ٨٤٧
 ٨٤٨
 ٨٤٩
 ٨٥٠
 ٨٥١
 ٨٥٢
 ٨٥٣
 ٨٥٤
 ٨٥٥
 ٨٥٦
 ٨٥٧
 ٨٥٨
 ٨٥٩
 ٨٦٠
 ٨٦١
 ٨٦٢
 ٨٦٣
 ٨٦٤
 ٨٦٥
 ٨٦٦
 ٨٦٧
 ٨٦٨
 ٨٦٩
 ٨٧٠
 ٨٧١
 ٨٧٢
 ٨٧٣
 ٨٧٤
 ٨٧٥
 ٨٧٦
 ٨٧٧
 ٨٧٨
 ٨٧٩
 ٨٨٠
 ٨٨١
 ٨٨٢
 ٨٨٣
 ٨٨٤
 ٨٨٥
 ٨٨٦
 ٨٨٧
 ٨٨٨
 ٨٨٩
 ٨٩٠
 ٨٩١
 ٨٩٢
 ٨٩٣
 ٨٩٤
 ٨٩٥
 ٨٩٦
 ٨٩٧
 ٨٩٨
 ٨٩٩
 ٩٠٠
 ٩٠١
 ٩٠٢
 ٩٠٣
 ٩٠٤
 ٩٠٥
 ٩٠٦
 ٩٠٧
 ٩٠٨
 ٩٠٩
 ٩١٠
 ٩١١
 ٩١٢
 ٩١٣
 ٩١٤
 ٩١٥
 ٩١٦
 ٩١٧
 ٩١٨
 ٩١٩
 ٩٢٠
 ٩٢١
 ٩٢٢
 ٩٢٣
 ٩٢٤
 ٩٢٥
 ٩٢٦
 ٩٢٧
 ٩٢٨
 ٩٢٩
 ٩٣٠
 ٩٣١
 ٩٣٢
 ٩٣٣
 ٩٣٤
 ٩٣٥
 ٩٣٦
 ٩٣٧
 ٩٣٨
 ٩٣٩
 ٩٤٠
 ٩٤١
 ٩٤٢
 ٩٤٣
 ٩٤٤
 ٩٤٥
 ٩٤٦
 ٩٤٧
 ٩٤٨
 ٩٤٩
 ٩٥٠
 ٩٥١
 ٩٥٢
 ٩٥٣
 ٩٥٤
 ٩٥٥
 ٩٥٦
 ٩٥٧
 ٩٥٨
 ٩٥٩
 ٩٦٠
 ٩٦١
 ٩٦٢
 ٩٦٣
 ٩٦٤
 ٩٦٥
 ٩٦٦
 ٩٦٧
 ٩٦٨
 ٩٦٩
 ٩٧٠
 ٩٧١
 ٩٧٢
 ٩٧٣
 ٩٧٤
 ٩٧٥
 ٩٧٦
 ٩٧٧
 ٩٧٨
 ٩٧٩
 ٩٨٠
 ٩٨١
 ٩٨٢
 ٩٨٣
 ٩٨٤
 ٩٨٥
 ٩٨٦
 ٩٨٧
 ٩٨٨
 ٩٨٩
 ٩٩٠
 ٩٩١
 ٩٩٢
 ٩٩٣
 ٩٩٤
 ٩٩٥
 ٩٩٦
 ٩٩٧
 ٩٩٨
 ٩٩٩
 ١٠٠٠

١

الاسم كفيل بالسياسة العادلة

سياسة عادلة لأية دولة هي تدبير شؤونها له حليها واحد رغبة
 بالمعظم والتقوى بين أي سكران لأمن لأفرادهم وجماعاتهم وهدوء
 بينهم وتضمن تحقيق مصالحهم وهدوء بينهم رقيهم وتنظيم
 علاقاتهم بينهم

والاسلام كقيل بهده اسببه نصحه ضومه ان يكون انساناً
 للعظم له دله وتقع تحقيق مصالح اساس في كل زمان وفي أي
 مكان ورهه ذلك ثم ان تحدها ان الأساس لأول
 والمصدر اعم للاسلام وهو كتاب الله تعالى لا يتعرض فيه
 لتفصيل اجرائيات بل نص فيه في الأساس العامة ونوعه
 اسكليه التي يبنى عليها تفصيل اشياء العامة لاسيما هذه
 الأساس وتقع عند ذلك تحجب فيه من أمه أو ربه عن
 زمان أما التفصيلات التي تختلف فيها الأمم باختلاف أحوالها
 وأزمانها فقد سكنت حكمها لتكون كل شيء في سعة من تراعى
 فيها مصالحها العامة في تفصيله هذه

فهي تصدح الحكم بعرض الأمر الكريم ضاماً لشكل
 حكومة لا استظم منصف ولا لا اختيار أو اهل والعقد
 فيها وفي اكتفى بالنص على الدعائم العامة التي ينبغي أن تصمد
 عليها ثم كل حكمه عامة ولا تختلف فيها منه عن أمه فقرر
 بعد في قوله سبحانه «و حكمهم بين حسن» بحكمه بالعدل
 «و شورى في قوله عز وجل» و شورى في الأمر «و المشاورة
 في قوله سبحانه «نما المؤمنون أخوة» فما عند هذه الأساس
 من العلم التفصيلية فقد سكنت عنها ليتسع لأولى الأمور يعصوا

نصفه ويشكو حكومتهم ويكوتو في سهم به يلاثم حرمه يبعق
ومصاحبهم غير معذور من حرمه العن وشو في مسودة

وفي - نور حيا في بحدد سموات معده لا حسن قناب
من كرمين وادس بجا بول الله سوله ويسعون في الأرض
فلا يفتنونهم الله من غير حق ولا يبرمور
عصيات العاقبات ورسوله بري الله في سرفه

ثم سائر حرم - من خبايا وحبيو وخالقات في بحدد
قد عذبات وكم ترك لأمي لأمر الله الله شهاب في
كذلك لا تصدق لأمي وديع حكره ورسوله غير ذلك لأن هذه
مقدرة في مختلف احتمالات محضات ولأمره لأمر الله
سبحان لولاه كل أمه أن يقر و العتبات في للاثم حال الأمة
يوسع في حرص من اعقوبه ورسوله سجدته أو حتى عام
لا يختلف فيه الأمم هو أن تكبر الله في قدر حريمه فقال
- من فأن لا اله الا الله فاعلموا بغير ما عرفتكم به « وقال
« ثم اعتدى عليكم فاستمروا عليه فملا من سدى عليكم »

وفي قانون معاملات كتمى بالصلى على اباحه ما يقتضيه
عاصر صاحب ودفع الضرورة فأخذ لسمع ولا حرمه وازهر

وغيرها من عقود المعاملات : وأثر في الأساس الذي يبنى
 على من عليه تلك المدلات ، هو ما روي في هذا الخبر : بأنه
الدين ، فهو لا يأكلوا أموالكم بكم ، بل ص ، لأن يكون تحريم
 عن رضى بكم ، ثم الأحكام تنصبية خربت هذه المعاملات
 فلولاه لأمر في كل أمر ، بمصنوعه حسب خواصه على أن
 التراضي

، كذا كفى بالص على مع المعاملات التي تنصب في
 النزاع وتوقع في العدا ، وبقوله : الحرم ، ما ليس في أساس
 دفع الضرر ، وضع أساس لشحه ، وسكن عن تعيين الأحكام
 خربت هذه المعاملات ليس في حكمه ، تنصب في كل أمر
 على وفق حاله

وفي مقصد ذي رضى في قول داوي : على ، من
 بعض الأنفس صرائف ، حيث في مصروف تدينه مرحم ، و
 سند طعنات تدفع العدا ، معونه المعورين ورؤ تفصل التمسك
 هذه الأمور ، وصريرهم في مصروف لكل ، تقع فيه ، ما بينهم
 في السب ، خاصة ضمن علاقه مسكن معيرهم في
 قوله مسجده « لا ينهاكم الله عن الذين يفتنونكم في الدين ولم

الله انقرة ثم ياخذ حكم ما تحب . من الصادق
 نفسها قرن التكليف بها من على ان مقصود منه اصلاح
 حال الناس كما قال تعالى في حكمه اسلامه . اصلاحه سعى من
 انفسه واسكره . في اصابه « اعلمه سوره » في زكاة
 « حد من موالم صدقة لهم وزكيتهم » في خج
 « ليشبهه امه فمهم » اسم به على مدار فيه من بهيمة
 الانعام

ويصير به قوه تعنى « يريد به ليك يسر ولا يرد
 لكم اسير » وقوله « ثانه » ما جعل عليكم في الدين من حرج
 وقوله « رموز مطبوعه » لاسر ولا اسير « قوه » تعنى « لعنت
 بالحيثية للمعنة »

وذا كان لاسلامه عليه مقصود اصلاح حال الناس واقامة
 العدل فيهم وحطه بطريقه يسر به و رفع حرج عنهم فهو لا
 ريب كميل لكل سياسة مثله . بعد كل مصلح في حقه وكتاب به
 مقصود لكل ما يريد من صلاح ولا يصير عن تدبير شأن من
 شؤون الدولة

ورد قائل : ذ كان لاسلامه كميلا والى به لعنة

يتقبل كل هذه تسميته مشيخة به ولا يصبر من تدبير شار
من شاربه فساد صطرب بعض الدول الإسلامية الى الأخذ
بقوانين غيرهم ولا إسلام مصدره في من صمها
وشرع في يدها حصص لاد يرى دولة إسلامية
مثل مصر تأخذ من سائر قوانين معادلات ومصنوعات وتحقيق
الجنسيات وطرق الزراعة لاجل مات ؟

والجواب هذا ليس مشيود فصور الإسلام ولكن
تصوير معين ، وحدث الإسلام بد نص عليه من الأحكام
واجب من لا يجوز للاسلاف شد اليه من
اعتبار مصحح ، وفيه لكل دولة إسلامية لو المسلمين
وقد كل مصر جمعية شريعة مؤلفة من حيرة
أهل هذه الأصول الدين مصر تأخذ الدين
ب من لا يجوز لا يجوز
الأحكام التي تنوع لا يجوز أصول الدين
والأهل في صوفي هذه لا يجوز غير أهل
به لا يجوز لا يجوز لا يجوز
ب لا يجوز لا يجوز لا يجوز
لا يجوز لا يجوز لا يجوز لا يجوز

وما وقعوا عنده وسابره الزمن بالقوانين ولطهر التي تقتضيها المصلحة

٢ ٣ [٤٤]

السياسة الشرعية الدستورية

ثم ما يقرر من أسس السياسة الدستورية في أي أمة أمور ثلاثة
ولا - شكل الحكومة والنظام التي تقوم عليها

ثانياً - حقوق الأفراد

ثالثاً - السلطات ومصدرها ومن يتولاها

وسنبدأ من قرره الاسلام في هذه الأسس ونفسه بما يتصل
به من مباحث الخلافة ومن هذا تتحل مسألة الاسلام الدستورية

١ - شكل الحكومة الاسلامية ودعائمها

اتفقت كلمة علماء المأثور على أنه لا بد من تحديد علاقة
القوة الحاكمة بالأمة المحكومة حتى يمكن استوفيق بين سلطات
الحكم وحرية المحكوم ومن اختلاف هذه العلاقات احتلت
أشكال الحكومات وتوسعت الى دستورية واستبدادية وتعددت
أشكال كل واحدة من النوعين

والدليل في آيات الكتاب الكريم وصحاح السنة يبين أن
الحكومة الاسلامية دستورية وإن الأمر فيها ليس خاصاً بفرد
وإنما هو للأمة ممثلة في أولى الحل وان بعد لأن الله سبحانه جعل

أمر مسلمين شورى بينهم وصلى بهم بها إلى الأوصاف
الثالثة والسعداء للارعة كأنه من الإسلام ومن مقتضياته ،
فقال عمر بن الخطاب في سورة الشورى : « الذين استجدوا بهم
وأقاموا الصلاة ، وأرغموا شورى بينهم ، ثم ردوا عنهم يقولون : « وأمر
الرسول المعصوم أن يشاء في الأمر فقامت سجدة ، فاستمعوا له
واستقروا له وشاءهم في الأمر ، » جعل لطلحة أولى الأمر
وأمرهم أنهم قالوا عز شانه « بينا الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا
الرسول وأطوى الأمر مكم » قال : « ولورد » إلى الرسول وإلى
أولى الأمر منهم لهم « سير يسقطونه منهم » ووردت في السنة
عدة أحاديث تدعو إلى الشورى ، « كان عهد علي بن أبي طالب وسن الراشدين
من بعده على الشورى وعدم الاستقلال بالأمور

« كذلك نصرت لأفلة على أن الرئاسة العليا في الحكومة
الإسلامية يجب حلالها لغير هرين لأنه يرد في
القرآن الكريم ، لا في سنة الصحابة مدين على أن أمر المسلمين
بعد رسول الله يسكن في سرد خاصة ، لا في دمعين ومقتضى
نرش هذه التعيين أن يكون أمر الرئاسة على موكولا إلى لا
يختار له من تشاء ، ورسول الله ﷺ يستخلف على ابنه حذا
ولو كان الأمر ، أيا بعده في صاحبه ، « لمصور لما اجتمعوا
في شبيعة بني ساعدة على ثروفاة رسول واجتمعوا فيس بين الأمر
لعمه كانت حجة لغيرهم محلفين ناطقة بأنهم لا يعرفون الأمر

أوشك أن يصمم الله لمقابل من عنده . وهذه المسؤولية من نتائج
 الشورى ادلولا أن للأمة حق الرقابة على الحاكم ما أمر أن يستشيرها
 والطلقاء الراشدون كانوا يفرون هذه المسؤولية فأبو بكر أول
 ما ولي الخلافة قال : أنى وليت عليكم ولست بخيركم قال : أحسنت
 فأعينوني وإن صدقت قنوموني . وعمر لم ولي الخلافة قال : من
 رأى منكم في أعوج حاكماً فليقومه قال له اعرابي والله لو رأيت بها
 أعوج حاكماً لمؤتاه سيوفها وكثير من الأحاديث والآثار متصافه
 على تقرير هذه المسؤولية وقد استفسح الاستاد الامام رحمه الله
 من يحب المشاورة على الحكم وبحاج الصبح على المحكومين
 أن لطعم اسبابي ، حب في الاسلام فأثلا : ان الصبح والشورى
 لا ينهار الا بغيام فله حاصه من لسان تشاور وتناصح اد ليس في
 وسع جمهور الأمة القصد بها . واداك ذلك الواجب المعروف
 على الحكم والمحكومين لا يتم ان يوجد هذه لفئة كان تخصيص
 فريق من الامة هذا العمل وحاملاً مالاصل ، يسبق عليه ما لا
 يتم الواجب الاله فهو واجب .

ومن هذا يتبين أن دعائم الحكومة في الاسلام هي الشورى
 ومسئولية أولى الأمر . استمدد ابراهيم المديا من البيعة العامة
 . هذه دعائم تعتمد على كل حكومة عادلة لان مرجعها كلها
 أن يكون أمر الامة سعاداً وأن تكون هي مصدر السلطات
 . وقد قصت حكماً أن تقرير هذه الدعائم غير مفصله .

مفصيلها مما يختلف باختلاف الارمال والميقات . والله أمر بالشورى
وسكت عن تفصيلها ليكون ولاية الأمر في كل أمة في سعة من وضع
علمها بما يلائم حالهم ، وهم الذين يقررون نظام انتخاب حكام
لشرائط الامة فيمن يفتحب وتبعية قيامهم بواجبهم وعبر ذلك
بما تتحقق به الشورى وينوصل به الى الاشتراك في الامر اشتراكا
يحقق أن أمر المسلمين مشورى بينهم

وكذلك نظام المؤله ، كيف يؤدى رجال لشورى
احب النصيح وتقديم ما يمكن من بطر ، ترك تقصده لقواعي
فيه المصلحة ومتعصيات الرمن

ومثله البيعة ومن يتولاه ، شرائطها وكل ما يتعلق بها
يحقق الغرض منها ، وان لا يترك القوم فان في الاسلام قصورا
من مسابقة الرمن في شكل حكمه ملائمة لأن الاسلام يقر
نظاما عادلة لا تتخلف فيه أمة عن أمة ، وأصبح للناس في أن
تقرروا على هذه الأسس ما يردونه من التعصبات - كقبلا
بمصلحتهم وملائما لاجوالهم

وإذا كان المصور أعموا تنظيم هذه الشورى حتى ذهبت
وحدها وحرروا بعضهم أن يقول أنها مدونة لاحتومة ، وأعقلوا
المسؤولية حتى استقل بأمرهم ولاتهم وحرصوا الانسنة عن لصبيحة
صمت الأذان عن مجمعها ، وأصعب البيعة ومحوها حتى
حفظوها أمرا صوريا لا يحقق الغرض منها ولا ينشر بإرادة الامة

الحرية الفردية أو حرية الذات

في أحكام الإسلام يقرر هذه الحرية ويؤمن الفرد على نفسه من أي اعتداء وحدثت في الإسلام حدوداً وأوامراً ونواهيها. وشرع المحورة هذه حدود عقوبات ، بعضها مقصورة وهي الحدود ، وبعضها موكول بقدر من الأهلية الأمر وهي التعزير فلا حرية إلا في تعدي حدود الله ، ولا عقوبة إلا على ما شرع الله . وتعمت كلمة علماء الإسلام على أن العقوبات لا تنفذ بالرأي والتقدير وإنما لا تثبت إلا ما نص ، و جاء في القرآن الكريم قوله عز وجل : « ولا عدوان إلا على الظالمين » وقوله تعالى : « من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » وهي إلهي عن العدوان إلا على ظلم وفي الأمر أن لا يكون الاعتداء على الظالم مثلاً لاعتدائه لا يريد ، وفي قصر الحرية على محالها حدود الله ، ومع تشريع العقوبات بالرأي لا يمس كفاءة الحرية بحد ذاته ، فأمين . لا اعتداء على الذات .

جمع ما في كتاب الله وسنة رسوله ، من أسهي عن ظلم والاب .

الحسب والدمي ، يؤيد حرية الذات وأمن الأنسب من ذي غيره

حرية المأوى

في أحكام الإسلام ما يكفر هذه الحرية فإن لنبي والابعد
عموه م يذكره القرآن الكريم الاحراء للذين يحاربون الله
ورسوله ويسعون في الأرض فساداً قال تعالى « إنما حرأ الذين
يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو
يصلبوا أو ينصع أيدهم وأرجلهم من خلاف أو يمسوا من الأرض
ذلك هم حري في الدب ولهم في الآخرة عذاب عظيم »

وفي القرآن الكريم ولله تقرير حرمة المسكن قال تعالى
« يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأذوا
وقوله على أهل بيوتكم خير لكم لعلكم تذكرون فإن لم تجدوا
فيها أحداً فلا تدخلوا حتى يؤذن لكم ، وإن قيل لكم ارجعوا
فارجعوا ، هو أركي لكم ، والله بما تعملون عليم » . وقال عليه
الصلاة والسلام « إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرحم »

حرية الملكية

الإسلام أقر هذه الحرية وكنها بأحكام عدة :

منها أن كل ما شرعه الله من التصرفات التي تعيد نقل
ملكية المص أو منعها ، من بيع وإحارة وقرص وغيرها ، جعل
أساس صحة وسنده حرية المتصرف ورصاه واختياره . فالركن

نور لوجه من ذات نور من صبی و دافعی فی حد و
 سوره و یا نه در آن که نور من نور من نور
 از نور که در نور من نور

و این فی حد و صبی و نور من نور من نور
 و نور من نور من نور من نور من نور
 و نور من نور من نور من نور من نور
 و نور من نور من نور من نور من نور
 و نور من نور من نور من نور من نور

- نساو نساو

و نور من نور من نور من نور من نور
 و نور من نور من نور من نور من نور
 و نور من نور من نور من نور من نور
 و نور من نور من نور من نور من نور

و نور من نور من نور من نور من نور
 و نور من نور من نور من نور من نور
 و نور من نور من نور من نور من نور
 و نور من نور من نور من نور من نور
 و نور من نور من نور من نور من نور

تقریر جو لشعہ داخلہ میں بحیثیت مددفعہ مصرعہ میں اح
أو الله بنت بنیہ حترہ المسکيه و حاطه دلت بد مدفع مد
لصر و بمحوں بیتہ و بین الانشاع علیک

حرية الاعتقاد

بلا سماء في عهد خريده ، و رز اكل و قد خريده .
في . يكون عقيدة . . . شي . . . يصح به عهد و عهد . صحبة .
و ذلك ان لاسماء حمل من به حبه ، لاسيما المحش والطره
لا القهر . لاسماء . لا يحده ، صعب . هي كثير من أي لاسماء
سكريم لغت اساس و لاسماء في ملكك لاسماء . لا ص
و . خلق الله من شيء . و لاسماء . لاسماء ان لاسماء . انصحية
و لاسماء خلق ، كعبه لاسماء . و لاسماء في ملكك سموات
و لاسماء . خلق الله من شيء . و لاسماء لاسماء في خلق
سموات . لاسماء . و خلاف اللسان لاسماء . و لاسماء في بحري
في البحريه سبع اساس . و لاسماء في سموات . و لاسماء
و لاسماء بعد و لاسماء . و لاسماء في سموات . و لاسماء
الرياح و السموات المسخرين لاسماء . لاسماء لاسماء
يخلق . و لاسماء في كثير من لاسماء . و لاسماء في سموات
طريق لاسماء لا طريق لاسماء . و لاسماء في سموات . و لاسماء في سموات

[illegible]

و كيف لا يفتقر للإسلام و حربه العظيم ، و هو في نفس
الإسلام منكم لا يفتقر لعدد منكم و حربه العظيم و الملك
الملك و الامم و هذه بعض النسخ و مختلف النسخ
منه في كثير من النسخ و كيف تكلف المسألة و قد
في : « أعظم نعم الله مستصعب من قوة الله كان في الإسلام
عند حربه بهم في عدد دعوة بعض النسخ في « من الله
الصور في بعض النسخ لا يفتقر في مختلف النسخ

الحقيقة الثامنة أن الإسلام يقوِّد به أعيان من يخصه
عنه محكمة على كل من يفسده أو يرمي به المصالح من
شهود نوع من اعتدائه في بعض العضو أو فليس منه من
طبيعته للإسلام وفي كنهه الأمد الآدمي كنهه الإسلام
مصرية مع أعيان المدينة تمتد لمن في منه من
لصحة والحمد لله

وفي كثير من الاحكام تختص هذه المصالح. وفي جميع كلهم
 بالنسبة الى هذه المصالح لا يفسر تحت وفي جملة كلهم في
 عموم مفاديه. وفي جميع اوصاف على اربعة المرفوع
 على اربعة. وفي احكامها نفس نفس ونفس بالحق
 وشرع قصاص. وهذه في مائر الاحكام الاسلامية
 ليس على هذه. وهذه ذات هذه. وهذه في صلب الاسلام شعار
 مستعمل في هذه المصالح. وكل ما يكون في هذه يستعمل
 في الارض على هذه. وهذه على هذه. وهذه على هذه. وهذه
 ملك ولا يملك. وهذه على هذه. وهذه على هذه. وهذه
 يوم الجمعة

٣

السلطات في الاسلام

ومصدرها ومن يتولاها

١ - السلطة التشريعية

مولى السلطة التشريعية هي حكماء المصالح. وفي الحاصرة
 على هذه التياية. فهم الذين يقومون على هذه وتشرع
 احكام. في نقصان هذه المصالح. وهذه على هذه. وهذه

على تنفيذها

وبعد في الدولة الإسلامية في أي يتولى سلطته لتشريع
 المتجهدين وأهل الذمة، وسلطتهم لا تعدد من غير أن يملك الأول
 ما فيه من فعلهم منهم النص ويرى الحكم الذي يدل على
 وأما بالنسبة إلى ما نص فيه فعلهم قد مر على ما ذكرنا
 واستندت حكمه بواسطة الاحكام الشرعية الشرعية والتجسس
 أن الدولة الإسلامية لها قانون شرعي في شرعه لله في الأرض
 وعلى سائر رسوله حيث يوجد نص في هذا القانون يجوز
 ولا يكون لرجل ان يشرع فيه الا البحث وتعرف
 المراد منه حتى يكون نص شرعي صحيحا. وإذا لم يوجد
 في هذا النوع كما ذكرنا في التشريع الإسلامي بحال
 ولا يسلط على أن يكون مرجعه في حكم آدمي
 خصوصاً في القوانين الشرعية في الأحكام فيها لا
 بواسطة من من من نص
 وعلى ذلك الشرعية في أي مصر من العصور
 عن وجود حجة من نص لا يخرج الدين استكماله
 وتوفرت في سورة سورة برحمته في فهم خصوصاً
 الأساسي لا يفي نفسه. وفي التشريع الأحكام
 الأقصية، وهو نص من نص من نص

وقد انتهى القرن الاول احدى ولم يكن للدولة الاسلامية

والله اعلم بالصواب

لكن لما اتسعت دائرة الفتح ، ونشر الاسلام في الممالك
الغربية وتفرق حطط الشريعة ورواها في مختلف الانحاء مع
تعدد مسائل الحضرة وامعان وتجدد الاقضية واحداث
تغيرت المعاملات والاحوال حيف من تشتت احكام الشريعة
والاحوال المعوصى في تشريع فكر هذا ما شئنا امرين الاول
من الحديث للرجوع في ما فيه من الاحكام والاساني تدوين
فيها من احكامهم وضوابطهم التي استندوا اليها في التعرير
والاستنباط وثول من قام بالامر الاول الامم الزهري مأمور من
السلطة عمر بن عبد العزيز فقد دور ما وصل اليه من السنة في
تدوين اسني احكامه بتوريعة على الامصار في اواخر القرن الاول
هـ ، وقام بالامر الثاني لثمة لجمهور : أبو حنيفة ومالك

لامناسى الالهى وضع لها عدم لانتعاب. حاشا من ين
 فيهم شرائط الاختيار ، حمد عديم واحتصاصه
 الدولة بآرائهم قد ، ، تعيماً لكاتب الفصل سطة
 في حكومة دسوى به ، ولعللت حاجت اسمع في
 مقصود .

أبى برز أمر لتشريع فوضى فادى لاجتهد من ين
 تعدد تعيين من له مسئلة تشريعية واستحال حياهم
 لآ ، ، وكل من يتبعه هذا الشئ^{نفسه} الآ ، ، اختلاف
 اختلافاً لم تسر للحكومات الاملاية معه أن ترجع الى
 ، ، تعدد ، ولما وجد العناء ان هذه الفوضى استه بعينه
 بعد حد اضطر ، الى مدير علاج ها ، ، كانت الحكمة
 ، ، لخواه بوضع نصم لرجال السلطة القشرية عو . بين
 ، بين هذه الفوضى ، ولكنهم عتوه بعد
 ، ، فف حركة التشريع فوقعوا في ضربة عود ، ما
 الاسلامى عن مصالح الناس ، حاجاتهم لا لتضام في
 ، ، احاد في تحدد ، التشريع الاسلامى ، اهد حده من
 ، ، في لقرن الثاني الذين ، اعوا الى استفصام حال
 ، ، مصالح الناس في دهم وملادم

هذا تعيين ان فتح باب الاجتهاد الفردى شر على

التشريع الاسلامي لانه بمجه السبيل للاذعية ويكثر الخلف
ويشعب الآراء . وشر منه مد باب الاجتهاد لانه يوقف حركة
التشريع ويجعل القانون الاسلامي قاصرا عن مصالح الناس واحكام
كله هو في اجتهاد الجماعة وتشريعهم ، وهذا هو سبيل الصواب
من تعميم ما حصل فقد كان أو مكر اذا عيانه ^{تعميمهم} يحد في الأمر
نص في كتاب الله أو منه رسوله جمع دعوى الناس وحياز
عائدهم فان أجمع رأيهم على مرفضي به وكذلك كان يعمل
وفي الدولة الاموية بالاندلس اثبتت دار في قرطبة لشؤون
القضاء أعضاء من حلة العلماء برجع اليهم في تقرير الاحكام
. كثيرا ما ذكر في رجم علماء الاندلس ان فلانا كان مشاوا
. صلب فلان الى الشورى في و ذكر ان قرطبة هذه الشورى
. الشورى حالت الامام مالك في عدة احكام أحدث
هو أبي انقسم . وفي أواخر القرن الثالث عشر الهجري أحدث
نقطة لعمامة في وضع أساس لملاح وقوف حركة التشريع
الاسلامي فكونت من علماء الامة وفقهائها جماعة منهم
الحمد ، واسموا من كتب مذهب أبي حنيفة (مجلس الاحكام
العديله) وقد كان مبدأ عملها قاصرا على الترتيب وتنظيم
لوصف والاختيار من كتب المذهب ، ولو طار منها لتطور
الى تشريع ومبادرة الراس

ب - السلطة القضائية

الذي يتولى هذه السلطة في الاسلام هم رجال انصاء وقد
 في الحكومات الديمقراطية احصاء ان يكون رجال انصاء
 رجال التشريع تصنف له فصل بين السلطات ولكن في
 الاسلام كانت سلطة التشريعية والقضائية تختص في يد
 لأن الخليفة كان يتولاها فاما واحد نصف قضى به وان لم
 كان يستشير القوم والمصير من الصحابة فاما تكون الراى
 ، وكذلك كان يعين من يعهد اليه الخليفة بانصاء :
 حال انصاء من المؤمنين الذين لهم السلطة
 بعينه وكان قوتهم هو كتب الله والسنة الصحيحة وما
 رآى عليه رأى حجة التشريع

أخرى المعنى عن ميمون بن مهران قال . كان نوحا اذا
 عليه الخصوص طر في كتب الله وحده مابقى بينهم
 ، وان لم يكن في كتب وسلم من رسول الله في ذلك
 مرسلة قضى بها ، في انبياء حرج فأنال المسلمين وقال
 كما اوكه من علم رسول الله قضى في ذلك قضاء ؟
 جميع سنة لغير كلهم يذكر عن رسول الله فيه قضاء فيقول

الحمد لله الذي جعل فيما من يحفظ من دينه
 أن يحفظه سنة عن رسول الله جمع رموس الناس وحيارهم
 فاستهم من أجمع رأيهم على أمر قضى به ، كان عمر يعقل
 ذلك من عباده أن يحكم في أمر الله به من ثمة له أي نكر
 قضاء من واحد نكر قضى به نصه قضى به لا من
 المسلمين ودر اجتمعوا على أمر قضى به ، كان حجة ، الله
 انصاته به ، معيب هو عمر من الخطأ

قد ولي أبا الهذاه قضاء سنة من شرعي قصه ، البصرة
 وولي أبا موسى لأشهرى قضاء سنة من هذا ، حجة يوم
 القضاء وانتشر به مع من على ذلك ، من كان
 فقه جاء في مسألة عمر لاني موسى لانه ي
 و د عليك من ليس به نص في كتاب لانه

ولا دون لانه المحقق حجة به ، بحمد
 القضاء مرجعهم كان من القضاء لا من نص في
 وكانوا يقتلون المحققين وقتل حتى وصل الأمر إلى أن قال
 علماء الحنفية أن تقليد أحد من القضاء صحيح سدا ، يحكم بقضى
 غيره ومن هذا يقتضيان أن نص في حكم من لاسلامه كان له
 طوران الأول كان مرجع القضاء فيه إلى القبول الاسمي
 ، كانت هم مع السلطة لقضائهم سلطة لثيم ، الثاني كان

سنة فيه أي مجاهدات الأئمة ومع كل هم إلا لتطبيق بالتقليد
 وتعيين القصة من حق الخليفة فارة ينوب حقه بعده
 من رجال القصة ومادة يكل هذا التعيين إلى ولاية
 صاغر يدل على هذا ما جاء في عهد علي بن أبي طالب أي
 من السجعي من ولاية معه إذ يتولى به ثم آخر للحكم به
 من أفضل عسك في ملك من لا يفتقر إلى الأمر ولا
 من الخصم إلى آخر ما جاء فيه وليس يعني القصة ما جاء
 به أن يعبر نفسه في فصل من اختصاص لانه هو
 من السلطة لقصة به وهذا إذ لمعول فالبقاء عنه وهذا
 مادة لا تله حقه

وقد حالت قوصى تشريع دور أن ينوب للقصة في
 حكومة لاملامه قانون مقص رحوم الله في أحكامهم
 كان المرجع إلى اجتماع في الدور لأول من لفقه الذي
 يرجع فيه إلى الأصول وإلى اجتماع سائر المجتهدين والمفتين
 الدور الثاني الذي كان فيه القصة مثلبين رحوم الله في مجاهدات
 هم، ولذا كانت تضرب الأحكام ولا يتعد القصة بقدر
 الأحكام بخلاف تعصب بعضاً في الولاية الواحدة والولايات
 الحسنة

وأظهر فرق بين رجال السلطة القضائية في الحكومات

مخالفة وروح في الحكومة الإسلامية ، أن القضاء في الحكومة الإسلامية لم يحد اختصاصهم بحد بين يمنع غيرهم من أرباب السلطة التنفيذية ، يعتمد على اختصاصهم ويتصرف فيها هو من حقهم . ولذلك سلب منهم السلطة في المطام والحرائم وإقامة الحدود . وكذلك وضع نظام بين علاقاتهم برجال السلطة التنفيذية بل ترك الأمر بين صفاء وأفوايه بنور قانون فكل تنفيذ الأحكام من الولاية من رصوا مدواوا لم يرضوا عطلوا . ولا كذلك الحال في الحكومات المخصرة فإن اختصاص القضاء بين القانون وما يدخل من السلطة القضائية في اختصاص غير القضاء بين القانون ولا سبل إلى الاعتداء وكذلك علاقة القضاء برجال السلطة التنفيذية مصوص عليها في القانون وأنه يجب على الجهة التنفيذية التي يماط بها تنفيذ الحكم القضائي أن تنفذ ولو بالقوة بحيث إذا وجدت هداة في التنفيذ تكون مسئوليته الجهة التنفيذية كسيرة بمحكم القانون وليس في الإسلام ما يمنع وضع نظام للسلطة القضائية بحد اختصاصها ولا كمل تنفيذ أحكامها ويضمن لرجالها حريةهم في إقامة العدل بين الناس

ج - السلطة التنفيذية

أما رجال السلطة التنفيذية فهم ولاء الامصار وقواد الحيوش

وحماة الضرائب ورجال الشرطة وصائر عمال الحكومة . وكانت
الاعمال التبعية في الحكومات الاسلامية مقسمة بين هؤلاء
العمال على غير نظام معروف قد جمع ليحيى من أكتف بين النصاء
وقيادة الجهاد في بعض المرات وجمع لآخر بين الحسة والشرطة
وبين ولاية الحرب والطر في المظلم ، وكان عموم الولاية
وحصولها لا يستند الى نصم ولا يعتمد على قانون . وقد أدى
هذا الى تشعب مسائل الولاية وحل ديدهم ^{تذهب} تذهب السلطة يسمى
كل منهم في نسط موده واصداف مود غيره لانه لم يكن لكل
ولاية حد معروف ، ليس أصبح المحقوق الافراد دعى الى سلب
حررتهم من عدم تحديده وطبيعته كل من القاصص على مقاييد
سلطة العامة . وكان شد امولايان اثر آهده اعموم السلطة
القصاصية مدحها الى معاونة السلطة التبعية في سبب أحكامها
فكانت كرامة النصاء موقوفة على شخصية ^{نصامي} نصامي وقد كان
مؤيداً من الوالي همت حكمه وأجلت مكانتها من الاحترام
وإذا لم يكن مؤيداً منه لم يكن له حق تكليف السلطة التبعية
بان تنفذ أحكامه وهذا ما دعى لس الى طرق أبواب رجال
السلطة التبعية لمطالبة بمحقوقهم لانه ليس للنصاء سلطان
في نظرهم

الخلافة

الائمة الكبرى والخلافة وامره المأمون لفساط
 من روى على معنى واحد سمع منه انه روى عنه في الدين
 والدين فهو سطر في الحسب تدبر شؤون لامة وحراسة الدين
 وصياغة الدنيا

والبحث في هذا الموضوع منتهى صغيرة من الحشون
 انما هو انوار فيه من جميع جوانبه

١ - موضوعات التي منحصرا بالبحث ثلاثة

١ - الذي هو من خصه

٢ - ما انت له طبعه في عين بولي الخلافة

٣ - ما مكانه الخلافة من حكمه لاسلامه

١ - وجوب نصب الخليفة

جمهور المصنف على ان نصب الخليفة في بيته على الامة
 وحب ما شرع ومستمدة في هذا لا يجب امور اولها اجتماع
 الصحابة على ما به خليفة حتى قدموا الى البيعة في زمن رسول
 وثانيا ثلث ما هم وحب من قامه احدهم بعد الثغور لا يتم
 الا به ، وما لا يتم الواجب الا به فهو حبه ، ثالثا : ان فيه
 جلب المصالح ودفع المضار وهذا واجب بالاجماع

فربيع من المسلمين ذهب من نحو حب بالعلم محتجج أن
 كما أنه لا ينبغي من قوة محكي في يدها تدرس في أفرادها
 وأن وجود الحاكم الوازع ضروري من صوره بات لا جامع بشري
 والبطر الصريح منتج أن هذه النيب يمكن سوفي
 بغير لانه لا يمكن يكون بوله حكمة ثم يتقوى به عقله
 لهم من وجه لا بد وود لا تخرج تارة من عقل
 فبذلك انهم لا يوافقون في كذا توبه بحسب غير
 من بعض الناس في بعض الاشياء في حق ان من انلي
 و من انهم لا يوافقون في لانه لا يمكن انهم فمستفي
 منهم انهم لا يوافقون في لانه لا يمكن انهم فمستفي

فان انهم لا يوافقون في لانه لا يمكن انهم فمستفي
 لعدم وجوب لفظ حبيبه راسا لا بالعلم ولا بالشرع منهم
 لأصغر من لانه لا يوافقون في لانه لا يمكن انهم فمستفي
 هذا لانه هو انهم لا يوافقون في لانه لا يمكن انهم فمستفي
 بلهم احكامه في لانه لا يوافقون في لانه لا يمكن انهم فمستفي
 هذا لانه لا يوافقون في لانه لا يمكن انهم فمستفي
 هو لانه لا يوافقون في لانه لا يمكن انهم فمستفي
 بلهم احكامه في لانه لا يوافقون في لانه لا يمكن انهم فمستفي
 هذا لانه لا يوافقون في لانه لا يمكن انهم فمستفي

وليس مع هذا الص مسلم شبه لمعارض فيه ولا قول لمخالف له ،
 فأما شروط لسة الأولى من العدالة ، والعلم ، وسلامة
 الخواص ، وسلامة الأصحاء ، ولرأى ، ولشجاعة فظاهر
 اشتراطها وكلها ترجع إلى العدالة والكفاية والقدرة على حمل
 المهام أن يتبعوا قاموسهم ومع غيرهم أن يعتمدوا عليهم
 وكلوا لا بد منها ليقوم الامام بواجبه من حراسة الدين وسياسة
 الدنيا . وكلوا متفق عليها

وأما شرط الامانة فمحتجب فيه ومثلاً الخلفاء عدم انقطاع
 لصحة النص الواسع فيه ، ومعارضته للصصوص الكثيرة التي
 وردت بامانة امتداد الالاب ولا اعتماد على الاعمال ولعلي على
 من دس إلى عصبة ، وقد ^{كان} رافضة به وبين حجة التي من حله
 بوى الامام ، لأن شرط شيء لا بد أن يكون ذا صلة في
 الوصول إلى المقصود به . وبما امر شي أن كان مشروطاً
 لادائه فبدلت اعادة تقتضيه لأن حراسة الدين وسياسة
 يكون من لكفة لقائز أيا كان نصبه ، وإن كان
 مشروطاً كان ليريش من دسة ولذوة التي يستعين بها الحقيقة
 على أداء واجبه وجمع الكلمة حوله فهو شرط رمي ما به اشتراط أن
 يكون اخلقة من قوم أو في عصبة ، لية ولا اطراد لاشتراط
 القرشية

مهد بهد اتقور صدق و انصافه سالان لاستخلاف و اعهد ان لم
 بهد ان احب و اعقد لانكول لمسحط به ماما و لا يحب له

ان اعصاه فالعقيدة على سعة اهل الحل والعقد و لا على

لاستخلاف و له و ... من مسعين ... و لقد وفاة بني بكر حبرا

غيره و يعود ما در صهم مع من و لا كان عهد بني بكر حجة

سليم و ... كه انت بو ربح سلطون و جدا سير السه الدين جعل

در شورى و هو ... و لا استخلاف لا يعلو ان يكون

من سبب الحب و لانه بعد ديث صاحبه انور

من فيمن تحت و بهد و ... هذا حق في الاشرف على

بهده في عهد و بهده و ... حق في غيره ان بهد و عاهدم عليه

بهده

فان في بهده حنيفة لاني احب بهده لا للعرد يا كان

باعتد عهد ... بهده بني بكر قلعة دني نه سلسل شري

لانه بهده قبل انشاء بني قن و احب و بهده و انور بك م

شع عهد حبي طر انشاء مع كه اصحابه و لم بهده احد

شاه بهد و بهد حراج عهد و حسن بن غوف بهده من حسن لشورى

بهده و بهده لاحب في ثلاث لا تكحل بهده سكتير يوم

بهده و بهده و بهده من الاشرف

استخلاف
 بهده

ج - مكانة الخلافة من الحكومة الإسلامية

فقد أن أمر المسلمين بحجب أن يكون شورى بينهم
يستقل به واحد منهم وأن تكون الرئاسة لعلي بن أبي طالب
والعقد أية كانت أسرته وأيا كان منصبه

وهذه الرئاسة العليا مكانتها من الحكومة الإسلامية
الرئاسة لعلي من أية حكومة دستورية ، لأن الخليفة إنما يمسك
سلطته من الأمة الممثلة في أولى الخلق والعقد ويعتمد في
هذا السلطان على تقسيمه ونظره في مصالحهم ، وهذا قرر عند
المسلمين أن للامة حلح الخليفة لسبب يوحده ، وأن أدى
الفتنة أحسن من نصريين وحلوا هذا بأن من ملك المشور
ليسقيم الأمر بدت العزل عند اعود حده ، وأبو بكر الصديق أ
من ولي الخلافة قال في وثيقة خطبته « أنها الناس قد وليت عند
ولست بحيركم » ورأى أحسن طاعينوني ، وأن صدقت فتروموني
وقال في حاشتها « أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، وهذا نصيب
الله فلا حجة لي عليكم » . وروى مثل هذا عن عمر وعثمان
يؤيد إيمانهم بسلطة الامة عليهم وشعورهم بمسئولية أفعالهم

وانما تختلف اختلافات عن مسائل الرئاسة لعلي في الحكومة
الدستورية في أن الخلافة رياسته عامة في أمور الدين والدنيا ،

والحليفة تشمل ولايته التشريع والقضاء والتسيير وغير هذا من
 انصفي به سياسة الملك ونظام الشؤون الديوية من له أيضا منه
 الخلافة وامارة الحج والادب باقامة الشماثر في المساجد والحطبة في
 الجمع والاعباد، وغير هذا من الشؤون الدينية ومنه ^{الجم} الجم بين
 ولايتين له أن العدة من اقامته وبإيمانه أن يوم بحراسة الدين
 وحسنة الديانة ، وذلك فاص أن يكون له انطوي الشؤون الدينية
 والنسوية معاً ، وكذلك جميع الشؤون هي مسائل لاصلاح الرعية
 واهلها أمهاتها ، وهذا الاصلاح هو لعدله المرحوم من نصب
 له من مبادئه ولا تكاد تجد في الاسلام شأناً دينياً لا صلة
 به وبين معادة الناس في دنياه

ويسمحون ولايته الحبيبة وشملها الشؤون الدينية بحسن
 الخطة دافعة الهمة أو مستمداً سلطته من قوة غيبية ، ومن هو الا
 من المسلمين وقتوا بكفايته لحراسة الدين وسياسة الدن
 لا يرون على أن يقوم برعايته مصالحهم وله عليهم حق السمع والطاعة
 بحسب ما مكتسب من بيعهم به وتقديره به ^{بما يشاءون}

ومن هذا يتبين أن لصفة الالهية التي انصفا بالرياسة لعل
 الحكومة الاسلامية تعض الجواهر من عداد السلطة تعجباً ش
 عباداً وتقديراً هم ليستحقوا حمل الدين في شيء ، وقد قيل
 في ذكر بالحليفة الله فقال لست بخدمته الله ولكني حليفة رسول

الحليفة رسول الله

لله . وجمهور العلماء على أنه لا يجوز لقب الخلفاء بهذا اللقب
 فليسوا قائموا إلى العصور ، قالوا تنحرف من لقب أو يموت
 والله لا يموت ولا يموت . . كثير من آداب لكتاب كريم
 أن يكمل برسالة سلطه ديفه بن أحمد ، وروى أن لا تكون
 السلطه أحمد من بعده ، فـ ^{لدى} لرسوله . وقد ذكرنا أن
 قد ذكرنا لقب منهم ^{بعضهم} بغيره ، و قد ذكرنا أنهم يخطون
 قال : من سئل هذا عن ما كان به يهدي من شيء ، و
 من أي كتاب ، و قد ذكرنا أن هذا شيء ، و قد ذكرنا
 لا يحدد برأي حرمه ، و هو لا يحد من أيه ، و قال انصوب
 في أي غير في كتاب الاسلام ، و بعضهم له لحدوده
 انفسهم ليس بالخاصه ، و لا هو ^{له} لوجه الامتناع
 تفسير كتابه ، و لسه ، و هو لا يخصه ، و من في فهم لكتاب
 و غير ذلك ، و كان له ، و لا يحد من أيه ، و هو قد
 القوم ، و اما بعض من خصه ، و قد ذكرنا أن
 حكى و لاه ، و تأت لاه هو الذي يخصه ، و لاه
 سجد من في استعداده ، و هي في تحفه متى كانت ذلك
 مصدقته ، و هو حاكم من جميع الوحد ، و ليس في الاسلام
 عليه سوى سلطه خاصه ، و قد سؤله في ^{بعضهم} حيز و تفسير
 الشر ، و هي سلطه حوه ، و لا في المسلمين يقرع بها ألف أم
 كما حوله لا غلام ، و من هو أدامه

و قد ذكرنا

in the
 mentioned to

السياسة الشرعية الخارجية

السلمة التي حية للدولة تدبير علاقاتها مع غيرها من الدول
 الأمر قديماً كانت حكمة الإسلام على ما هو معلوم من
 بعده ولا حرجي لا القوة كانت تضع في أسعد الصيغة
 الصيغة كانت في حوز من بعد القوية ، ما كانت دالة
 كانت تقف بالأمم ، تنسج حوز ، فهذا كان كل في
 لة من الأخرى ، وما كان لو واحدة من سياسة خارجية إلا
 من حوز ، الأمان

ومن الأمر حديثاً من حوز ، كل ، حوز ، و
 أخرى ، أصبح اللازم ، مدته ، لا حتى لا ، من
 حوز ، حوز ، سادته ، تدبير العلاقات حوز
 مع الأسس التي من عليم ، القوة ، التي شع ، من ،
 في واحدة ، حوز ، حوز ، حوز ، حوز ، حوز ،
 راعوا حوز ، حوز ، حوز ، كل حوز ، حوز ،
 حوز ، حوز ، حوز ، حوز ، حوز ، حوز ،
 حوز ، حوز ، حوز ، حوز ، حوز ، حوز ،
 حوز ، حوز ، حوز ، حوز ، حوز ، حوز ،

سادل اساع والتعاور على ملوع الملوع الاناني درحة كلاله
و قرو و انه لا يسوع قطع هذه الصلة السلية الا عند الضرورة
القصوى التي تلحق الى الحرب و بعد أن نغسل جميع الوسائل
السلية في حسم الخلاف و سبوا حل الس احكاما تسكن لكل
ذلة حقوق و احكاما قبل غيرها حتى تقطع أسباب الخلاف
فالممكن . سبوا حل الحرب اذا اضطر الخلاف الى
قوس احكاما مخفف و بلانها جهوت من ضرورها بالقدر
الممكن كذلك من الاحكام السلية و حوت اعتراف الدول
بوجود الدولة التي استنكبت ضد الدولة و حوت تمتع كل
دولة بحريتها في مياستها الداخلية و احترام حدودها
و معاملتها و عيادها الخس . ذلة اعقبت من طريق مجاراتها
و اكرام و عادة معاتها و قد صمم و سبوا هذا من الاحكام التي يقصدها
فيها تحجب و ملوع الخلاف . من الاحكام الحربية و حوت اعلان
الحرب نظريين يسع له . لاجد عينة و تحريم استعمال أنواع من
القتال . انه أس . لاسدو التي يريد في تعذيب الانسان
و حارب المعاملة مع حتى الامرين و غير هذا من الاحكام التي
يردها مخفف . بين الحرب و درحة الانسان بالانسان
و هذا بيان ما في الاسلام اسماً لعلاقة الدولة الاسلامية
بغيره . و ما شرعه لتدبير هذه العلاقة في طلي السلم و الحرب

علاقة الدولة الإسلامية

بالدول غير الإسلامية

تتبع كلمة علماء المسلمين على أن الدولة الإسلامية إنما تعتمد
على الوحدة الدينية وأن جميع من هم منهم هذه الوحدة
بأمة واحدة وإن احتلوا في اللغة أو الجنس أو الحكومات أو
الدول أو سنن المميزات القومية، لأن وحدة الدين غلبت كل
هذه الفروق

احتلوا في نفس العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها،
فإن في مفهوم من لا إسلام يضر بدعوة مخالفه إلى أن يدعووا
بهدد الدعوة دعوى دعوى باللسان ودعوى باللسان من
بم اللسان ونظم الهدد الدين على وجه صحيح ينبغي به الحق
م يحسرو ندعوه على المسلمين دعوى بهم بالسيف وقتلهم
أن ٥ من مشركي العرب لا يجعل لكف عن قتالهم حتى
يسلموا وإن كانوا من أهل الكتاب أو من مشركي غير العرب
لا يجعل لكف عن قتالهم حتى يسلموا ويعطوا الجزية عن يدهم
و من لو صول إلى هذه الدية لا تخور مسالتهم ولا
عن الله عن قتالهم إلا للضرورة فإن كل بالمسلمين جمع

يطوا الخرية عن يد ومحمد عروى « وقوله فيها » وقائلو
 لمشركين كافة كما يعاتبونكم كافة، اهلوا ان الله مع المتقين »
 والثاني ما رواه السجدي ومحمد بن ابي عمر رضي الله عنهما
 ان رسول الله ﷺ قال « امرت ان تاتوا من حق يشهدوا
 ان لا اله الا الله ان محمد رسول الله » يقسمو بحلاد : ذو
 كاد فادا فعلوا ذلك عشتة مني مادم : ثم اخبر لاني
 الاسلام وحسابهم على الله » وهذا نص على ان الامر به
 اساس هو للدخول في الاسلام في امره طريقتين بدشوء الله
 « ان الله سبحانه في كل من آتي ^{بما يشهد} ان لا اله الا الله
 مني من تحريك الكاوس اوله » من دالة : به لا يوجد في
 به اذ دالة : ان الله سبحانه يعبر عنه تعلقه انه لا
 من هذه الآيات قوله تعالى في سورة النحل « لا يشركوا
 ككاف من اوله من من المؤمنين » قوله تعالى في سورة النحل
 يا ايها الذين امنوا لا تحمقوا في الله » لقصد الى قوله تعالى
 « ان الله تعالى من يتوهم اسكفا عليه » وقوله تعالى في سورة
 مسجحه « يا ايها الذين امنوا لا تحمقوا عتوي وعدوكم اوله
 منون لهم بالموودة وقد كفره به جاءكم من الحق يخرجون رسول
 يا ايها الذين امنوا الله اكبر »
 « ان الله تعالى من يدعو الى الله تعالى وحده صحيح لا عذر له

في انتقاء على غيره ، لأن الله سبحانه أنبأ معاديرهم بدلائله التي
أقامها على وحدانيته وصلى بها رسوله ، واد لم يحسوا الدعوة
بالحكمة والموعظة الحسنة ولا ممدرة لهم في الإباء فلا مدوحه أن
توقفهم الى حيرهم ، هدام نواش قسرية ، حتى اذا لم تفتح
وسائر النهر بعد ان - طلع سبل الحكمة لم يكن بد من قتلهم
وقطع د ر شرهم ، قية لا محتمل من صلاهم كالصواب المصاب اد
تصدر علاحه تكون مصلحة ، الخصم في نكرة

وأصحاح هذا الرأى أسوا السياسة الخارجية للدولة
الاسلامية على القواعد الآتية

١ - الجهاد فرض ولا يحمل تركه تأمل أو موادعه الا أن
يكون الترك سبيلا اليه ما كان العرض من الاستعداد حين يكون
بالمسلمين ضعف ويحتملهم في الدين قوة

٢ - دأدى الملوك ، والعشائر وهو فرض عين على كل مسلم
أهل الجهاد واد لم يسده ، به فهو فرض على الكفاية اذا قام به
فريق من الامة سقط عن الباقي واد لم يتم به فريق من الامة
كانت كلها آتمة

٣ - من العلاقات المصيرية والمخالفية في الدين الحرب ما

يظهر ما يوجب السلم من عد أو أمن

٤ - الامن نوعان أمن مؤقت ، وأمن مؤبد ، المؤقت

٢ على : خاص ، وعام

أما الامان المؤقت الخاص فهو ما يبطله اسلم من المقاتلة
لواحد أو جمع محصورين وقد منح كل مسلم من المقاتلة حق
هذا التامين الخاص لان الضرورة قد تقضى به وتكون فيه
مصلحة للمسلمين ويمكن لكل مقاتل أن يقرر هذه المصلحة
لحرثية ويصل لتحقيقها بدور حلة أو الرجوع الى الامام أو
ثمة ، فإذا قار مقاتل من المسلمين لواحد أو جمع معين من
لحاربين آمنكم أو أنتم آمنون كانت هذه الكلمة دمة في عقد
سلمين جميعهم وصار بها هذا الواحد أو الجمع المميز أما لا يحمل
تأله ولا التعرض به وأصل هذا قول الرسول ﷺ « لا يسلون
كافة دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم » ثم يد على من سواهم « وفي
آية « وفعده عليهم أذنتهم »

وأما الامان المؤقت العام فهو ما يبطل لكافة المسلمين ولا
حص واحداً أو جمعا معين ، وهذا حق لا يملكه الا الامم أو
ثمة لان المصلحة العامة من شؤونها هو المظهر فيها وهو الذي
جمع اليه في تقدير الضرورة القاصد بالتكافؤ عن القتال في
سهم معين

وفي حكم هذا الامان المؤقت العام المهادنة وهي المعاهدة بين
سلمين ، يحل لهم في الدين على سد حوائج والتكافؤ عن القتال

مدة معصية بشر في العقد. وأصل هذا المودعة التي تعقد عليها
 المسلمون مع مشركي قريش في صلح الحديبية فإنه كان من مواد
 معاهدة ذلك الصلح انكاف عن القتال عشر سنين وقد أمضى
 رسول الله ﷺ ذلك لما كان يقدره من المصلحة العامة في هذا
 التكاف عن القتال وذلك لأن المسلمين أمموا من الاعتقاد
 عليهم صلوة حلتهم بعد لعمري في ذلك وجميعهم آيات الله وشوا
 يقنهم الدعوة إليه فدخل المشرك في دين الله أفواجا وبال
 المسلمون بهذه مدة من النصر أكثر مما نالوه بالقتال حق
 في بعض أحوالهم. صلح بين رسول الله ﷺ وقومه بعد ذلك
 ثلاث سنين. صلح بين رسول الله ﷺ وبين بني النضير
 والامم مدون صلحهم. ثم بعد ذلك بحور دكان فيها
 خير المسلمين ودرت بها حطرت حتى لو أني لأدرك خير
 مصلحة في بقية صلحهم. سئلوا بعد ذلك في صلحهم فلا
 بد من الصلح أن المؤمنين في صلحهم قد صلحوا صلحهم
 بعد ولاحد على سره. صلحهم في صلحهم. صلحهم في صلحهم
 صلحهم لا بد من صلحهم صلحهم صلحهم صلحهم صلحهم
 جميعهم. انتهى في ذلك صلحهم صلحهم صلحهم صلحهم صلحهم
 بالنسبة من بعد ذلك في صلحهم صلحهم صلحهم صلحهم صلحهم
 صلحهم صلحهم صلحهم صلحهم صلحهم صلحهم صلحهم صلحهم

وانما أسس أصحاب هذا الرأي رأيهم وقواعدهم على أساس
أن غير المسلمين اذا دعوا الى الاسلام ، أقيمت لهم دلائله الخفية
وألميت معادبرهم برفع الشبهات وإيضاح الآيات كل صراح
على خلافهم وانعراضهم عن الاسلام ، آياته ورفضهم خاصة دعاه
بشبهه اعداء المسلمين بالحرب ، فيجب على المسلمين أن يسوقوا
الى الحق قسراً ، داموا لم يدعوا له بالحق ، وبما هو عليه
، من فريق آخر من العلماء ، أساس سلافة الدعوة الاسلامية
مبني على الدواعي لا تعبر ما قررته سلمه الدواعي ، أما
لعلاقات الدول المعاصرة ، وأن الاسلام يحجج للسلم لا للحرب
وأنه لا يحرق قبل الفس لمحرد أنها تدعى غير الاسلام ، ولا يفتح
للمسلمين قتل محليهم لمحلفهم في الدين ، ولا يثرب في قتالهم
ويدهمه ، دا اعتدوا على المسلمين ، أو ، ففوا منه في سبيل
الهدوء الاسلاميه ليحولوا دون شبهة شريعتهم ففوا دعاهم
وحماية للدعوة حتى اذا لم يكن من المخالف في الدين عدوان
لا على المسلمين ولا على دعوتهم فلا محل قتاله ، لا يجوز معاملته
ومسأله مدفعه يؤذي في نفسه لانه ييق الدعوة الى الدين
وانما أدل فيه لحماية الدعوة من اعتداء المعتدين واحسحوا على
هذا براهين

أولاً ، أن آيات القتال في القرآن الكريم جاءت في كثير من

لسور المكية والمدينة مكية السب الذي من أحله أدب في لقتال
 وهو يرجع الى أحد أمرين إما دفع لطم ، أو قطع انفسه وحماية
 الدعوة ، وذلك أن الكفار على عهد الرسول ﷺ - سواء أ كانوا
 من المشركين أم من أهل الكتاب - أجمعوا في إيذاء المؤمنين
 بألوان العذاب فتنة لهم وانتلاء حتى يرجعوا من أسلم عن دينه
 ويثبطوا من عزمه من يريد الدخول في الاسلام ، وعابهم من
 هذه الفتن والمحسنة بحسنوا الدعوة ويسد الطريق في وجه
 الدعوة ، فالتة سبحانه أوجب على المسلمين أن يقتلوا هؤلاء
 المعتدين دفماً لا اعتدائهم وإزالة لغشائهم حتى لا يكون فتنة ولا
 محنة ، ولا يحول حائل بين المدسوسين وإحالة الدعوة . وبذلك
 يكون الدين كله لله قال تعالى في سورة البقرة المدية : « وقتلوا
 في سبيل الله الذين يهتدونكم ، لا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين »
 « اقتلواهم حيث تقتلهم » أخرجهم من حيث أخرجوكم في الفتنة
 شد من الله ولا تدعوه عند المسجد الحرام حتى يقتلواكم
 فيه قال فتوكم فاقولهم كذا كذا حراء الكافرين قال انتهبوا الله
 سبور رحيم وفتنهم حتى لا يكون فتنة ويكون الدين لله ، فإن
 انتهبوا فلا عسوان إلا على الظالمين » وقال تعالى في سورة النساء
 لمدينة : « وما لكم لا تنون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال
 والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية

لأهلهم وأهلهم من ذلك ولي جعلت من ذلك نصيب
وقال تعالى في سورة الاحقاف المدية «وقالوا هم حق لا تكون
يكون الذين كلف الله «قال تنهوا عن الله بما يعملون نصيب
وقال سبحانه في سورة الحج المكية «الذين يقاتلون
طهروا عن الله على نصرهم لندير «الذين أحجوا من ديارهم
حق لا أن يقولوا ربنا الله «

«أحجوا ثياباً بأفهمهم للدين على أنه لا يخل
منه وأحجوا «الرهان» «الشبح الكبير» والأعشى والرهان
«يخوم» لأنهم ليسوا من المدينة «لو أن لقتال كان للجهنم
«به الدعوة» وطريقاً من طريق حتى لا يوجد في أف في
«مناصع» استثناء هؤلاء «مستبهم» رهان على أن لقتال إنما هو
«مدين» بعد «لعبوا به» «لوفين» أنهم استثنوا لأنهم لم يرمهم سم
«سم» في النصيب «والله» لا يسم في الوافي وخاصة في «رهان»
«وثلثاً» ما «وسئل» «الرهان» لا كره ليست من طريق المدينة
«الدين» لا «الدين» منه لا يسم القدي والاعتقاد «هم»
«الأساس» تكونه «الحجة» لا السيف «وهذا» يقول الله تعالى
«لا كاه» في الدين «فدع» الرشد «الهي» «ويقول» سبحانه
«ولو شاء» ربك «لأتين» من في الأرض «كلهم» جميعاً «أفأت»
«الناس» حتى يكونوا مؤمنين «

مستبهم
الرهان

أصحاب هذا الرأي تسوا السياسة الخارجية للدولة
سلامه على القواعد الآتية .

١ دعوة غير المسلمين إلى الإسلام فرض كتابه على
أمة الإسلاميه إذ قدم به فريق منهم معتد على السابق ، ودا
سم به فريق منها كاتب كتب آتية ، ذلك لأن رسالة محمد ﷺ
هو مرسل من الله و الله كلفه لأفريق من الله و الله ،
من كانوا في عصره ومن بعده من بعده ، الله تبارك
يبلغ ما أرسل إليه من به و كل من من لهم ، وقد قدم في
التي تطلع كل من استطاع أن يعلمهم بسانه ، كتبه و رسله
في خطبه يوم حجة الوداع شهد به على السلاخ ، أمر أن يبلغ
هذا الحدث ، ثم هذا و حب على المسلمين في عصورهم
له أن لا ينصروا عن هذه الدعوة ، أن يعلموا ما أرسل على
محمد ﷺ إلى كل من لم يعلمه

و أن يسكن أول شئوهم الخارجيه تنظيم الدعوة إلى
الإسلام و أعداد الدعاة و منهم بين الأمم التي لا تدن بالاسلام
مختلف البلدان مع مدعم بجميع الوسائل التي تقدمهم على
بواجبهم

٢ = أسس العلاقة بين المسلمين ومخالفهم في الدين اسلام
 ما لم يظروا ما يوجب الحرب من اعتداء على مسلمين أو معاوية
 لدعوتهم بجمع البعث من شيا وجمع لعقد في سديم وقسم
 اهتدى الى اجابتها

٣ دار الاسلام هي الدار التي توجد فيها أحكامه ويدا
 فيها المسلمون على الاطلاق ودار الحرب هي الدار التي تعد
 خلافها **التيه** دار لاسلام بسبب سدها على مسلمي
 و على بلادهم و على نسوتهم أو ذواتهم و على هذا انما يمتد
 اختلاف الناس من بلاد اعدوة لاسلامه و بلاد غير مسلمي
 الذين بدأوا مسلمين بالعداء أو حالوا بينهم وبين
 دعوهم و قدم لمسلميهم به بحسب حالهم من دفع اعداء
 و حربه و سويهم و دفعوا سلك اسلام علاقاتهم و انقطع
^{بها} انقضت بينهم بحيث يصبح أهل البلد من لا يمتد واحد
 في بلاد لآخر

أما الأئمة سير لاسلامية التي لم تعد لمسلمين بعدوا
 و لم تعرض للعداء الاسلام و تركتهم أحراراً حرموا دينهم من
 من يشاؤون و يقيمون برأيتهم كما يريدون ، لانقاذهم دأب

لا تقبل مدعوا ، أتمه . ومن البها لثمة من الدعاة ، صمد لا يحل
 له ولا فتمع غلاقتها سلمية ، والأمان بينها ، بين المسلمين
 ست ، لا يفسد أو يفتد ، و قد هر تبت على أساس أن لأصل
 لهم ولم يضر^{بها} ما يهدم هذه الأساس من عهد ان على المسلمين أو

دعواهم
 البها لهم

و خلاصة لمرءى بين الرايين أنه على الرأي الأول :
 مشرع على نه طريق من طرق الدعوة ان لاسلام ،
 معنى ر سير المسلمين لابد ان يدبروا لاسلام طوعاً
 سكره والواقع حسه و سكره و لمرء ، فهد

ومن رأي ريب : مشرع من خربة لمدد لاسلاميه
 لا مع لمدد على المسلمين من ، عس لدعوة و يدومها ولم
 سمعت باعداد لا يحل فبه . لا تمدين منه حوط

و كسبت على رأي الأول لا يكون من المسلمين وغيرهم
 من لا نسب طوى من زابين حنن أو عده أو مودعه أو
 لمدد و على الرأي الثاني لا يكون بين المسلمين وسيرهم حرب
 سبب هدرى من عتده أو مقدامة لمدسوه أو يدع لمدد أو
 عوين وعلى الرأي الأول ينحقق اختلاف الدارين باختلاف

الدين وعني اراي اني يتحقق اختلاف الداء بين ما يطاع
 الفضة. وليس مطلق الاختلاف الاسلام ^{الاسلام} مبدعه وايضا
 الأمن والعزم

وسط صحيح يؤيد نصارى القائلين بان الاسلام أسس

علاقات مسلمين بغيرهم على المسئلة. لا من لاسلى الحرب ولقد

لا دأيدوه لواءهم عن دينهم أو صدمهم عن دينهم

لحيث يصر من عندهم الخوف ^{الفرح} للشر وحال الدعوة وهذا

في قوله تعالى في سورة الممتحنة المديني لا ينهكم الله عن الله

م يدلوكم في الدين ^{الدين} ولا يحرجوكم من دياركم ^{الدين} أن يدروهم ^{الدين} فليس

الهم لله بحجب ففصل ^{الدين} بما تنهكم الله عن الله

في الدين وأخرجوكم من دياركم ^{الدين} وظهروا على أحراركم أن توتروا

ومن يتولم فاولئك هم المصلون. وقوله تعالى في سورة المد

المديني فان اغتزلوكم فلم يدلوكم وألغو ليكم اناس ف جعل

لكم عليهم مبيلا. وقوله في سورة التوبة المديني

حجوا لله فاحج ف. وتوكل على الله. وفي كثير من

الكتاب وأصول الدين ما يبرر هذه الروح الدينية ويبعد

يكون الاسلام أسس علاقات المسلمين بغيرهم على الحرب الد

ونقول بفتح لمصنق لعمدة لأن هذا تمزيق الآيات ويرسب
عليه سبع كثير منها حتى فور بعض المفسرين : ان المدعو
بآية السيف نحو مائة وعشرين آية ومن هذه الآيات كل ما يدل
على أحد الدعوة أو دعوة بحكمه أو حد من الحظي أو في اللاكراه
على الدين

وهو المحذور نه نداء من حديث « أمرت أن أقول الناس »
فهو لا يشترط مدعاهم لأن جميع المسلمين متفقون على أن المراد من
الاس في هذا الحديث مشركو العرب خاصة لأن غيرهم من
أهل الكتاب مشركي غير العرب حكمهم يختلف معناه في
الحديث لأنهم يقتلون حتى يسلموا أو ينصروا الحريه وإذا كان
المراد من الاس مشركي العرب خاصة هؤلاء حاكم من المدور
على المسلمين والدعوة غير محبولة فأنه أمر رسول الله أن يقتلهم حتى
يدفع شرهم ، وخودهم على ما وجدوا عليه آباءهم وإشدة طغيانهم
لم يكن مبدل إلى دفع شرهم إلا بأن يسلموا أو ينصروا ، ولو كان
يرحمي منهم خير لا يسبح معهم عقد الذمة وقبول الحرية كما شرع
لغيرهم ، فالحديث في طائفة خاصة والقال فيه لدفع الشر لا الدعوة
ولو كان الدعوة لكانوا هم وغيرهم سواسية

وما احتجوا به/ ذلك من النبي عن اتحاد الكافرين أو لبيد
 بهذا ليس بدليل لأن مورد النبي مواليتهم^{عليه} مخالفتهم^{عليه} نصرتهم
 عن المسلمين وهذا لا خلاف في خطره ، وأن مواليتهم بمعنى الملة
 والمعادمة فالخني وتبادل المدفع فهذا غير محذور وكيف يكون
 محظورا وقد أباح الله للمسلم أن يتزوج بالكافرة انكسبه
 ، ليس بعد علاقة الزوجية موالاة ، وبني الله سبحانه النبي عن
 هم وانعطف إليهم ماداموا لم يقتلوا المسلمين ، لم يعتصموا عنهم
 قد قال ابن حجر في تهذيبه : « أمواله تختمل درجات ثلاثاً »
 (١) أن تكون مولاته توجب الرضا بكفره ، ذلك حرام
 لأن الرضا بالكفر كفر

(٢) المعاشرة الحية في الدين وذلك غير ممنوع منه

(٣) وهي كالوسط بين الدينين الأوليين وهي بمعنى

كون لبيهم ، لمصاهرة والصرة مع اعتقاد أن دينه باطل فهذا
 سعي عنه لأن أمواله بهذا المعنى قد انحرف إلى استعسان طريقه
 الرضا بدينه وذلك يخرج عن الإسلام

ومن أقوال العلماء التي تؤيد الروح السلفية قول العبر

أراي في تفسير قوله تعالى « لا أكراهي الدين قد تبين الرشد

is compulsion in religion. The right way
 is distinct from error.

ثمة ثلثة كالفاء والصفيين ، الزاهب والشبيح الكبير والاعلى
 من ونحوهم فلا يقتل عند جمهور العلماء الا ان يقتل بقوله
 فعدوا وان كان لغصوم يرى ، حقه قتل الجميع بحرد الكفر الا
 والصفا لكونهم مالا للمسلمين ، لان هو الصواب لان
 هو من يدعي دينا رده اظهار دين الله كما قال تعالى
 ، فاليوا في سبيل الله الذين يدعونكم ولا تقعدون الله لا يحب
 المتفردين ، وفي الذين منه شقاق به من على مرة مودة في بعض
 به قد وقع ساء ليس في ذلك ما كانت هذه الامور
 لاحد من على حد من لا يصور درة لا عسمة ووه
 عنه شقاق به كان دون لا عسمة سعد قاب ، لا طفلا معبر
 اد ، ذلك في الله فعل شاق من في العوس ، محتاج
 في اصلاح الخلق كما هو في عسمة أشد من مثل في ان
 و كان في شره و عسمة هي فسد سعة من الشر ، العباد
 ، أشد من لم يسمع للمسلمين من اوفيه من الله ، من مصره
 ، الا على عسمة

اقل الامداد الامام في قصر قوله لعدي في سورة بقره
 ، فاليوا في سبيل الله الذين يدعونكم ولا تقعدون ، الآيات

يجعل تفسير الآيات يطبق على ما ورد من سد نزولها وهو
 اذ انقضى للمسلمين في الاحرام بالبدل الحرام ولشهر الحرام اذا
 بدأهم لمشركون بذلك ^{بعدمهم} وان لا يبيعوا عليهم اذا مكثوا عندهم
 واعتدوا في هذه لمدة وحكمها بان لا يباح فيه ^{بعدمهم} والمنسوخ ^{بعدمهم} فالكلام
 فيه متصل بمضمون بعض في واقعة واحدة فلا حاجة بتفريعه ^{بعدمهم} ولا
 لاحال آية براءة فيه وقد نقل عن ابن عباس انه لا يباح
 فيه ومن حمل الامر بالنسالة فيه على عمومته ولو مع انتفاء الشرط
 فقد اخرجها عن مصلحتها وحبها لا ينحصر في آية سورة آل
 عمران نزلت في عروة أحد وكان المشركون هم المعتدين والآيات
 الاربعة نزلت في عروة بدر الكعري وكان المشركون هم
 المعتدين ايضا وكذلك آيات سورة براءة نزلت في ثمانية
 العهد من المشركين ولذا قل : « استقدموا اليكم فاستقيموا لهم »
 وقال بعد ذكر مكثهم : « ألا تقتلون قوما مكثوا بيمانهم وهم
 باخراج الرسول وهم بدوكم أول مرة » . الآيات

كان المشركون يبدون المسلمين بالقتال لاجل ارجاعهم عن
 دينهم ولو لم يبدوا في كل واقعة لكان اعتدائهم باخراج الرسول
 من مكة وقتة المؤمنين وابدائهم ومع الدعوة كل ذلك كان كادرا

عثمان بن عفان معتدين فقتل النبي ﷺ كله كل مدافعة عن الحق
 هذه وحجة الدعوة الحق ، ولذلك كان تقديم الدعوة شرطا
 لدار القتل ، وأما تكون الدعوة بالحجة والعرض لا بالسيف
 الناس ، فإذا سمع من الدعوة بالقوة بأن هذه الداعي أو قتل
 فيها أن من طاعة الدعوة ونشر الدعوة لا لا كراه على
 من قاله تعالى يقول « لا اكره في الدين قد تمس الرشد من
 الدين » ويقول « فأتت نكره الناس حتى يكونوا مؤمنين »
 لم يوجد من يسمع الدعوة ودية الدعوة أو يقتلهم أو يهدد
 الناس ويمتد على المؤمنين فإنه تعالى لا يرض عن عليهما القتال
 حل ملك الدماء وارهق الآراء ولا لأجل الطمع في لكسب
 بعد كانت حروب لصحابة في الصدر الاول لأجل حماية الدعوة
 مع المسلمين نعلب الطلبين لأجل الدعوة فالزوم كانوا يفتنون
 حين حدود البلاد العربية التي دخلت في حوزة الاسلام ويؤذونهم
 وببائهم من العرب المشركين من يطعمون به من المسلمين وكان
 من أشد أيداء المؤمنين منهم فقد عرفوا كتاب النبي ﷺ
 فقصوا دعوته وهددوا رسوله وكذلك كانوا يعملون وما كان
 بعد ذلك من الفتوحات اقتضته طبيعة الملك ولم يكن كله موافقا
 لأحكام الدين فان طبيعة الكون أن يسطر القوي يسه على حاربه

الصغير ولم يعرف أمه فويه رجم في قنوجتها بالصمصاء من
لأمه لم يره شهد له على الأفرع بذلك

وحملته لقول في القتال أنه ترفع للدفاع عن حق وهدم حجاب
الدعوة وشرها فعلى من يدعي ذلك الأمر أنه يحارب
للدين يحكي الدعوة الإسلامية بعد ذلك بعد من لعنوا
نحوه حال عصره وعلومه ذلك بالاسم والتم طوائف
من بعده من عرف حال الدعوة من عند لأمه الحية
وغيره لاستعدادهم به يعرف ما يكتب على مسامع في ذلك
وما ينبغي في هذا العصر

ويعرفه بعض ما يهدي به عهد الإسلام حتى من عهد
له من وعهد الإسلام ثم بالسيف وقول الخاطين
والمقصود أنه ليس ذلك هو لأن ذلك لا يراه
الله وأن بعد الإسلام بعد عن ذلك بكل ذلك ما
والإسلام هو الله الله به بعض

أحكام الإسلام خيرية

سواء أكان من المسلمين من المسلمين وغيرهم

ثم كانت تدبراً مستتباً لالتماع اليه لا لضرورة دفع العدو
 وقطع الفتنة ، فان الاحكام اني ^{معه} حب الاسلام مراعاتها ^{معه}
 بحيف ويلاّب الفصال من حير ما سرف من قوا من الرحمة
 بالانصار ، هذه الاحكام ، كانت تنفق مع احكام تدور
 للدور في كثير من الامور صم لانها تحلها من جهة انها احكام
 نفية شرعية الدين ، تقوم بتعديدها ايمن لمفسد قوه يقسم
 بل سائر الاحكام لديمته ، واما احكام تدور لتبني فاتها ليس
 في قوه تعديدها تفعل امصاه حتى ان بعض الباحثين يرى في
 جسمه الاحكام الله اليه قانوناً صرّح من لمصاح لار تدور
 لا يكسب هذا الموصف لا د كاي من ورائه قوه تعديده وسيفه
 حذاه ، والا يوجد قوه مالاخصيص ^{فيها} لتدور لاحكام التدور الدوي
 بالاحكام الاسلاميه بحرية مع انها ترمي الى ابعاد و ارحمة لها
 من ايمن المسم قوه تعديده تكفل امصاهها

والاصل في هذا كتب ما رواه الجماعة لا البخاري من
 حديث سليمان بن بريدة عن أبيه قال . ه كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميراً على جيش أو سرية أو صاه
 في خاصته بقوى الله تعالى وبمن معه من المسلمين حبراً ثم قال

أَعْرُوا إِيَّاهُمْ اللَّهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، قَاتِلُوا مِنْ كُفْرٍ بِاللَّهِ أَعْرُوا وَلَا
تَعْدُوا وَلَا تَعْبُوا ، لَا تَقْتُلُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا ، وَإِذَا لَقِيتَ
عَدُوَّكَ مِنَ الشُّرَكَاءِ فَارْتَحِلْ إِلَى الْأَعْدَى حَصَالًا ^{مُتَوَاتِرًا} ثَلَاثَ فَيَأْتِيهِمْ
مِنْ حَبْلِكَ أَلَمْ تَأْخُذْ بِهِمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَرِ
أَعْبَادُكَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَّ عَنْهُمْ ، ثُمَّ دَعَاهُمْ إِلَى لِسَانٍ مِنْ دَارِ
إِلَى دَارِ الْمُنَافِقِينَ وَأَسْلَمَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ ، لَمْ يَمْلِكُوا حَرْبًا وَلَا
سَلَامًا ، عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَرَأَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا فَحَرَّمَهُمْ اللَّهُ
يَوْمَ ، كَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجِي عَلَى
مُؤْمِنًا ، وَلَا يَكُنْ لَهُمْ فِي الْقِيَمَةِ نَصِيبٌ لَأَنْ يَتَحَدَّوْا
مَعَ الْمُشْرِكِينَ ، تَوَافَقُوا فِيهِمْ بِحُكْمِهِمْ وَأَخَاؤُهُمْ وَقِيلَ لَهُمْ
وَكُفَّ عَنْهُمْ وَتَوَافَقُوا وَصَلَّوْا بَيْنَهُمْ وَقَتْلَهُمْ وَدَاخَلَتْهُمْ أَهْلُ
حِصْنٍ فِي ذَلِكَ ، جَعَلَ اللَّهُ دَمَهُ دَمَهُ دَمَهُ وَلَا تَحْمِلْ لَمْ دَمَهُ
لَهُ دَمَهُ بِهِ ، أَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ دَمَهُ دَمَهُ دَمَهُ دَمَهُ دَمَهُ دَمَهُ
تَحْمِلُوا دَمَهُمْ دَمَهُمْ دَمَهُمْ دَمَهُمْ دَمَهُمْ دَمَهُمْ دَمَهُمْ دَمَهُمْ
بِهِ وَدَاخَلَتْ أَهْلُ حِصْنٍ قَرَارِيضُ أَنْ تَنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ
لَا تَنْزِلُهُمْ وَدَمَهُمْ لَا تَنْزِلُهُمْ حُكْمُ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا ، ثُمَّ أَقْصُوا
فِيهِمْ بِدَمِهِمْ

وعلى هذا الاساس شرعت الاحكام الحربية في الاسلام
كما يأتي :

(١) فرد لدول المهدي ان الدولة التي تصطر الى اعلان
حرب على دولة اخرى يجب عيبها في الله ان تعلن الدولة
لاخرى بميعاد الحرب ، تعلن رعاياها وتحظر الدول الاخرى
من حياذها ، ولعرض من هذا الاعلان توفي العذر والاحد
على عزة

وحاشا في اشريع الاسلامي انه يحسب على المسلمين قبل الله
من الكافرين ان يدعوا من م تملعه دعوة منهم ، وسد
خددو دعوه من ملته ، وهذا انو يوسف ، لم يقاتل رسول
الله ﷺ فوما قتله بها لمع حتى يدعوهم الى الله ، سوله
، وال صاحب الاحكام الله به ، ومن لم سمعه دعوة لاسلام
بحرم عليها الا قدم على قتلهم عزة ، ورا ما تلت ، اسحق
بحرم ان يدعوا بالتشال قبل اظهر دعوه الاسلام لهم واعلامهم
من معجرات السنة ^{٨٨٨} ومن سطم الخجة بي يفو دهر الى الاحاة
في هذا فقتلهم اي لاسلام وانذارهم بالخجه وقلهم عزة وبتأ
من ديات هو صهم

وفي هذه من غلات الحرب والأمداد به قبل انتهائه وتوفي
 العبد ونخبة ما يحتمل في الإسلام حتى أن الإمام إذا عقد صلح
 مع الأعداء لمصلحة رآها فقد أحروا له نقض الصلح إذا تبدل
 الحار وصارت المصلحة في مقتضى القتال ، لكن حرموا على
 استئصال النفس في هذه حال إلا دمه من يملك فيه ملك
 الأعداء من إمداد حرم النص إلى أطراف مملكته وقبلاً عن إمداد
 وحدها من لأحد على غيره

(٢) قرر القاتلون الدولي أن الرعايا غير المستعبدين في الحرب
 لا يعدون أساءاً ، لا يجوز حق لأدى بهم ، وإن وصف لغيره
 حاص بكل حمد أو حش محارب ، ونصت الشريعة الإسلامية
 على أنه لا يجوز قتل أساء ، لصيد ، وأمس في كسائهم وأزهم
 في صوائهم ، الشيوخ الكبار ^{ضعيف} ورمي والمرضى ومن أعزل ^{ضعيف} إمداد
 أو حالت عذته دون أن يسكن من المقللة إلا إذا اشترك واحد
 من هؤلاء في الحرب بقول أو فعل أو شيء

(٣) أنه حب العيون الدولي للمدنية والمرضى والمجرحين
 وقرر حياض المستشفيات ، وصيانة الأطباء والمرضى
 والجنود النقلة

مبين - مبين -
 ٢٠١٥

ونَهت الشريعة الإسلامية عن قتل ^{المسلمين} الوصفاء ، والصفاء .
 الوصفاء هم ^{المسلمون} اعداؤك والصفاء هم ^{المسلمون} المستعدون ويدخل في
 هؤلاء ^{المسلمون} المعصومين والفقهاء وكل من يتجهون لاصف

الطرحي والمرضى والسيام بحديثهم بحديث لا مهم ^{المسلمين}
 (٤) حرم القانون اعداؤك لاجل رعي الطرحي ^{المسلمين} وتدريب ^{المسلمين}
 لعدو والعدو به عينة ، اسمع اعداؤك وتدريب ، الأسلحة
 في تزييد في استعداد بحرم تسمير الآباء ، لا مهم ، لأصمه

وقد نهى رسول الله ﷺ عن لمر وعن امة وقال لا
 عدوا لعداؤك الله . ووجه في الشريعة الإسلامية لشي عن قبل
 لأعزل وعن الآخر في لمر لبيت ^{المسلمين} ووجه عن ^{المسلمين} ودان
 لمر ووجه الآخر في لمر ولأصمه وعن كل ^{المسلمين} فساد تكون
 به ^{المسلمين} حجة

(٥) حرر اعداؤك من اعداؤك عن اعداؤك وتعتبرهم

حتى يصطبروا في تسليم

وحرر الشريعة الإسلامية في حصص لعدو لصب
 لعداؤك والمحبية ، وعن كل ما يستحقهم ^{المسلمين} بهم ،
 على أن لا تقصصهم ، ولا تسممهم ، ومن هذا يتبين أن
 الإسلام في لمر لعداؤك من لأحكام ما ينبغي به توفي العمر
 لأعداؤك . وفي لمر لعداؤك من لأحكام ما يتوجه

١٠٠

مخيف ويلاات الخوف من نجس منه وللعيب والاف
ندعو الحجة الى اتلافه وحق ان اعد المسلمين ان مشوا
فلا فقص عليهم محاربتهم في هذه الشمس بعد على هذا اي
انه لما مثل المشركون في عمرة نجد بمحور من عده ان
من لشهادته قال رسول الله صلى الله عليه وآله
ما مشوا في قار من عده قوه صبحه
بمش ما عوفتم من من طم خير
صرك لا ناله في سول
حصين ما حصن رسول الله صلى الله عليه وآله
وهناك عن المنه

وانس هذه لأحكام لاسلام ما فقه
ارفاق الأديان لعديب عده
المسلمين ودموهم من اعدائهم فوه وسيد لا
للصراع ولا يتحدو في من حده
رسوله ومرد بدعوة خلق الى دينه لم يأن في قتل ولا قتل
حق بدأ المدعوين بغير الداعين واخر جهنم من ديارهم وامواتهم
بغير حق فأن الله للمسلمين بقوله لا ادن للدين به
طلبوا وان الله على نصرهم لقدير

أحكام الإسلام العلمية

مما قد افتاد من أحكام الاسلام الخريه تبين الاسلام شرع
من الاحكام في حال لذل ما يمكن بحسب عدد ولا عسل
والتعذيب والمه ولا ف و ما بين على انه نعم اراد عدد
سلس وحسم شرع لا فاهم و مستعجم ونحن تبين ما شرعه
الاسلام من الاحكام تدبر العلاقات عسلين بغيره في حال
العلم ومنها يقين ان الاسلام نفس عرب علاقه في هو عدد
العدل واحكام من الافرد قد نه حربه هم و عدد
معاملات معهم

والصل في هذا المعنى : يسبح الله عن الدين ،
 بلوك في الدين ، ويحججكم من خيركم ، يروهم ، يصعد ،
 ثم ان الله يحب المتقنين . ، يسبحكم الله من الذين قاتلوكم
 في الدين ، وخرجوكم من ديارهم وديارهم ، على احراسكم ،
 ولوهم ومن يبولهم ، ثلثه من يبولهم ، قومه ، من
 نلم معاهد ، وكتفه من صدقته ، وصعد ، شيئا يعبر
 طلب معه فان حجبته يوم القيمة .

والاحكام التي مررت لاسلام في هذا الباب يعامل بها غير
مسلمين للذين لم يعتنوا بمسئلين في الدين ولم يعتنوا عليهم أي
لدوا ان سوء كانوا مقبضين مع المسلمين في دار الاسلام أم في دارهم

وهذا على الرأي ^{المعتمد} الراجح من الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم
السلم والامان تمت بينهم لانه أساس العلاقة ، لم يطرأ
بنقصه لا لانه مكتسب سهل أو عسير دمة

وأما على الرأي الآخر فانه يعمل بهذه الاحكام
اكتسبوا حق الامان بتأخير مام المسلمين ، دحو لهم في دماءهم
قرر لاسلام المساواة بين المسلمين والمسلمين ولهم ما للمسلمين
وعليهم ، وعليهم ، وكفل لهم حرمتهم فصر لمسلمين ان يتركوا
وما يبيعون ، لا يبيعوا لهم في بيعهم

وعلى أساس هذه المساواة تمت بيعهم مع مسلمين
المعاملات المباحة

قال صاحب المذاهب : « ولا يبيعون في أصغر المسلمين ببيعهم
ويشترون لأن عقد دمة شرع ليكون وسيلة في اسلامهم
وتمكنهم من المداخلة في أمصار المسلمين ألع في هذا المقصود ، و
أيضاً مفعلة لمسلمين فالتبع واشراء »

وما يحرم على مسلم بعهده ، لا يحرم على تلميذ مثل
« لا يبيعون فيه ببيع المسلمين لأجل ربحها حيث شئوا ولكن ا
هم ان يبيعوا بها لأجل ربحها في مصر مسلم لأن المصر لاسلام
اتما يبيع فيه لا يانه شعر لاسلام
وعلى أساس هذه المساواة لم يفرق لاسلام على أرحح لأقرب

بين المسلم والذمي في العقوبات فهي لقصاص • النفس بالنفس
والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن
والجروح قصاص •

وفي أحكام الديات والصهار والتعاري يجرى على الذميين
ما يجرى على المسلمين

وفي الأحوال الشخصية : يبيع لهم كل رواج يتفق ودينهم
ولو حالف شرائط الزواج عند المسلمين . واعتبر كل طلاق صدر
من أحدهم ولو لم يتفق وأحكام طلاق عند المسلمين ولا
تعرض لهم في شيء من ذلك إلا إذا تراءعوا إلى المسلمين
وطلبوا إحداه . حكم الإسلام بينهم وكما حرم الزواج بالمحصنات
من المؤمنات حرم الزواج بالمحصنات من الكتابيات كما قال تعالى
في عدة المحرمات • والمحصنات من النساء • هكذا بإطلاق من
النساء حتى لا يتوهم أن المحرمات المحصنات من المسلمات خاصة
فدفعاً لهذا التوهم قال سبحانه من النساء • احتراماً لحق الزوج
من غير المسلمين

وفي ميراث سوى في الحرمان بين الذمي والمسلم فلا يرث
لذمي قريبه المسلم ولا يرث مسلم قريبه الذمي
وفي المعاملة وحسن العشرة شرع لاسلام من الأحكام ما شرح
له صدور بحالها • حسنه إليهم • وكفى أن الله سبحانه تعالى النهي عن

مؤرخة

ومن هذا ان اليهود لمي كل بقصمها المنصور على قديمهم
 مير مسلمين بام هو الاسلام و سطوة عهده ^{المنتهية} حتى له الروح
 شتحة التي عدم في الاسلام غير مسلمين لأنه لا يعقل ان
 يكون لك اليهود في زمانه الذين ثم يقرمها احفده ارشدون
 قواد من محاصر من كبر مصدا و ولى اسير بالمير
 بولا هو من مهن سماحة الاسلام و نفسه لمده معاملات ما افرو
 لك ثم عطا و لولا ان عهد سماحة من طبعه لاسلام ما كان
 يعق و ي اليهود التي تلتزم لمير لمسلمين من مختلف القواد في
 مختلف المدن

و هذا عهد خالد بن الوليد لأهل البصرة في عهد بني كبر
 صديين و سواد بني عبيدة بن الحارث لأهل الشام في عهد عمر بن
 الخطاب و كل لها ثمرها في ^{بني كبر} الحجة الاميراطورية الفارسية
 الاميراطورية الرومانية لم يصمد كل منهم من نوطه و حسن
 لمعامته حتى و حد غير لمسلمين من المسلمين ما برود ممن كانوا
 يدينون بدينهم

روى الامام ابو يوسف في كتاب الخراج ان خالد بن الوليد
 صالح أهل البصرة على ان لا يهدم لهم بيعة ولا كنيسة ولا قصرا
 من قصورهم التي كانوا يحصون فيها اذا نزل بهم عنه لم ولا
 عمعون من ضرب النواقيس ولا من اخرج لسطار في يوم عيدهم

وعلى أن لا يشتموا على نبيه وعلى أن يصيغوا من مريم من
المسلمين مما يحل لهم من طعامهم وشرابهم وكتب بينهم هذا الكتاب

سورة حجر الحيرة

هذا كتاب من جلد بن أوليد لأهل الحيرة

أن جليعه رسول لله ^{عليه السلام} يا بكر الصديق رضى الله عنه
أمرني أن أسير بعد مصري من أهل اليثيمة إلى أهل العراق من
العرب والمسلمين أن يدعوهم إلى الله حين ثبأوه وإلى رسول
عليه السلام وأشرعهم بأخيه وأندرجهم من النار. قال أصحابنا عليهم
سالمهم وعليهم وعلى المسلمين وفي انتهيت في الحيرة
فخرج إلى أياض من قبضة الطائي في داس من أهل الحيرة
من رؤسهم وأبي دعونهم في الله وإلى رسول الله وأمر يحبسوا
ففرحت عليهم الجارية أنه خرج فدخلوا لأخاذه لم يجرى وكان
صالحا على ما صاغت عليه غيره من أهل الكسب في أعطاه
الحرية وأني نظرت في عدهم فوجدت عندهم سبعة آلاف
رجل. ثم ميزتهم فوجدت من كانت به رمانة ألف رجل
فأخرجتهم من العدد فصار من وقعت عليه الحرية ستة آلاف
فصالحوني على سنين ^{العام}

وشرطت عليهم أن عهد الله وميثقه الذي أخذ
عن أهل التوراة والأنجيل أن لا يحلوا ولا يبيعوا كاهراً على

اسلم من العرب ولا من المعجم ولا يدلوهم على عورات المسلمين .
 عليهم بذلك عهد الله وميثاقه الذي أحسنه أشد ما أحسنه على نبي
 من عهد أو ميثاق أو دمه قال هم حافظوا فلا دمه لهم ولا ثمن
 إن هم حفظوا ذلك ورجعوا ودوه في المسلمين منهم ما لمعهده
 عليهما السلام لهم قال فصح أنه عيبا وهو على ذمة لهم بذلك
 عهد الله وميثاقه أشد ما أحسنه على نبي من عهد أو ميثاق ، وعليهم
 مثل ذلك لا يجاهلوا . قال حسو فهو في صفة يسمهم ما وسع أهل
 الذمة ولا يحل جهالوا وإنه لا يحلوا

وجعلت لهم أي شيع ضعف عن العمل أو أصابته آفة من
 لا قالت أو كان عيبا فافقر وص أهل دينه يتصدون عليه
 مخرج حريته وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار
 المحرة ودار الاسلام ، قال خرجوا في سير دار المحرة ودار
 الاسلام فليس على المسلمين لينة على حبهم وأبا عبد من
 بينهم أسلم اقم في سواق المسلمين فبيع بأعلى ما يقدر عليهم
 في غير لو^س ولا تعجيل ودم^س منه إن صاحبه بهم كل ما يبيعوا
 من الرى الارى الحرب من غير أن يتشبهوا بالمسلمين في لباسهم
 وأبدا وحل منهم واحد عليه شيء من رى الحرب مثل عن لينة
 ذلك قال جاء منه بمخرج ولا عوقب ففقر ما عليه من رى الحرب
 وشرطت عليهم حدية ما احتسبهم عليه حتى يؤدوه في بيت

مال المسلمين عما لهم منهم قال فملكو عود من المسلمين أغنيو
به ومؤنة لعود من بيت مال المسلمين

وروي لأمم أبو يوسف قال: حدثني بعض أهل العلم عن
مكحول الشامي أن أبا عبيدة بن الجراح صالطهم بالشام واشترط
عليهم حين دخلوا على أن تترك كتابهم ويذهبوا على أن لا يجحدوا
بما سمعوا ولا يكتبوا وعلى أن عليهم إرشاد اتصاله و
القطر على أن لا يأمروا من أموالهم وأن يصبروا من مريم من
المسلمين ثلاثة أيام وعلى أن لا يشتموا مسلم ولا نصراني ولا
يرفعوا في نادي أهل الإسلام صيغ، ولا يخرجوا أحدا من
مدنهم إلى قرية المسلمين ولا يوفدوا لئلا للعراق في سبيل
ولا يملوا مسلمين حتى عودوا ولا يصبروا ويسبهم مسلم
من المسلمين ولا في أوقات دينهم ولا يخرجوا رايات في أيا
عيدهم ولا يسموا إلا بالحق يوم سبهم ولا يتحدوا في بيوتهم
قال فعلموا من ذلك شدة ما قوا، أحد منهم فكان الصلح
على هذا الشرط ففرقوا لا بغيره أحمر لما يوم ما في السنة
تخرج فيه صفت بالرايات وهو يوم عيد الأكر فعل ذلك
لهم وأحبهم إليه فلما رأى أهل الشام وفاء المسلمين لهم وحسن
- مرة فهداه صاره أشد على عدو المسلمين وعونا للمسلمين على

٥٧٥

٥٧٥

٥٧٥

٥٧٥

فجاءهم فبعث أهل كل مدينة ممن جرى الصبح بينهم ، بين المسلمين
 وحالا من قبلهم يتحسرون لأحضر عن الزمان وعن مفكهم
 ما يريدون أن يصنعوا فأبى أهل كل مدينة منهم بخروا عنهم
 الروم قد جمعوا حديد برمنه

والتفت الاحبار إلى أبي عبيدة شتم ذلك عليه ، على
 يدين فكتب أبو عبيدة من كل دار من خلفه في المدن التي
 بها أهل يأمروهم بردوا عنهم ما جرى منهم من احرقة واحراج
 كتب اليهم أن يقولوا لهم وردد عليكم أموالكم لانه قد
 من ما حرم لكم من حرمكم ، كما قد شرط عليكم أن نعيكم
 اما لا ندر على ذلك وقد ورد عليكم ما حذر منكم ، نحن
 لكم على الشرط وما كتبنا يجب وبقيكم ان نصر الله عنهم
 قالوا ذلك لهم وردوا عليهم الاموال التي حرموها منهم قالوا
 كم الله علينا ونصركم عليهم لله كما والله لا يردوا علينا شيئا
 أحدوا كل شيء على ما جرى لا بدعوا ان شيئا وكان ان سمعت
 الروم ونصر الله المسلمين وكتب أبو عبيدة إلى عمر بن الخطاب
 أعاه الله على المسلمين وما أعطى أهل المدينة من الصلح وكتب اليه
 برضى الله عنه كتابا مما جاء به قوله « وامنح المسلمين من
 دمهم والاضرار بهم وكل أموالهم لا ينفق » ووفى لهم بشرطهم
 في شرطت لهم في جميع ما أعطيتهم »

و مما تقدم من الاحكام الشرعية التي شرعها لاسلام لمدينة غير
 مسلمين ، ومنصوص المهود التي التزمها القواد في صلحهم يقين
 ان الاسلام لا يبنى مصنعه من لا يدينون به ماداموا غير عادين ،
 وانه لا مانع يمنع أية دولة اسلامية من ان تتدخل مع دولة غير
 اسلامية علاقات تجارية وسفراء لظفر المصالح ومعهذات لصهار
 حقوق افراد كل من لدولين . احراء انفس بينهم كما لا يأتى
 حسن مع شرقة مسلمين لغير المسلمين و مساواة بينهم في الحقوق
 والحريات وتبادل المصالح ، البر والاقباط ويؤخذ من قول
 خالد بن الوليد في عهده « لهم كل ما نلوا من ارضي اري
 الحرب من غير ان يقتلوه مسلمين في ارضهم » من قول النبي
 عبيدة في عهده « ولا يلبسوا السلاح يوم عيدهم » ان المسلمين
 يحرموا على غير المسلمين أي ليس الا اري الحرب لانه ينشر
 الشغب ولا ينفع ولا يفسد ولم يحرموا عليهم انقشه بالمسلمين في
 ديارهم اذ دراه لهم لانهم قد يلبسون ما هو على واقوم وانما ارا
 المسلمون ان تكون لكل طائفة قومية مميزة بمميزات من دين ولدا
 والناس ومناشر لمميزات ولها يوحده في السنة كثير من الاحاديث
 ترمى الى الاحتفاظ بالقومية وعدم فناء الامة في غيرها ، مثل
 « خالفوا سنة المحوس » ، ومثل المعنى عن انقشه بغير المسلمين

منه ما عذر

للمدينة

السياسة الشرعية المالية

السياسة المالية للدولة هي تدبير مواردها ومصروفها بما يكفل
 سد النفقات التي تقتضيها المصلحة العامة من سير شؤون البلاد ولا
 يصاحبه لمصلحة لهم خاصة

وهي أنه تكون عدالة في الخلق وهو أمر
 الأول — أن يسعى في الحصول على أكبر معدل للمدولة
 بحيث لا يبدأ أبداً بهدم مبادئها ولا يحرص على فرد
 أكثر مما تقتضيه ضرورة التنمية عليه الصواب

الثاني — أن يسعى في إيجاد جميع مصلح الدولة
 على قدر أهميتها بحيث لا يحرص على مصلحة دون أخرى ولا يكون
 نصيب لهم دون نصيب لأخر

والمورد لاسلامية أي تمتد نفقاتها لتصلح له جميع ما يفي
 ١ — الركة في الاموال وعروض البحارة وسواهم

والرروع عشر

٢ — ضريبة الارض لبراعية من الخرج عشره نصف اعشر

٣ - خريسته لأشخاص التي تؤخذ من أهل الكتاب، هو
الخريسة

٤ - العشور : وهي (سوم التي تؤخذ على الواردات أو
الملاذ الإسلامية وصادرات)

٥ - خمس النعم : وخمس ما نفعر عليه من الركا والمعادن

٦ - تركة من لا ورث له أصلاً ، لا ورث له غير أحد

الروحاني ، مثل الخط ، كل من مرف له مال ، وكل ما

مصادر عليه الملوك

هذه نواب الأردن التي نفع له لاسلامه ، بعض ، ذمت أحد

في النساب والسه ، وبعض ، ذمت ، الصحة في حد

لاسلام ، الكراب ، أحكام عقبيه ، منه طه في موضع

والمصدر في كل باب على الحكم ، منه اي نقبين منها اسم

٧ - موارد الإسلامية والشرط التي خطت بها ، ثم سحت في

المصرف التي قسمت بينها هذه لأورد ، لتصبح من حجة هذه

السياسة الشرعية في

أسس الموارد الإسلامية

للباحثين في أسس فرض الضرائب رأيل :

قال ثور : سيطرة المقد الاجتماعي يرون أن أسس فرض

الضرائب تراعى الأفراد على أن يؤدي كل واحد منهم للحكومة

فالزكاة وسائر أنواع الصدقات أوجبت على ذوي الأموال
في مقابل تمتعهم بحقوقهم . أحدهم أمانهم على أنفسهم وموالمهم
أصهارهم وموزينهم وإطاعتهم ، لأن الحق سبحانه لا يترك لهم من
دوي المال نصيب كانوا خطرا عليهم ، على موالمهم . وثانيها تمتعهم
باستقلال مراعي الدولة في سبل تركية هذه الأموال وتسمية
والحفظ عليهم . وفي هذا الباب يقول الله سبحانه « حد من
مؤمهم صدقة فظنهم ونزكهم بها » وقوله عز وجل « وفي
المؤمنين » وفي مؤمهم حق للسائل والمحروم » وقوله في رزق
الرزق « وتواضعوا يوم حصاده »

والحرية أوجبت على سائر المسلمين كما أوجبت الزكاة
المسلمين في مقابل تمتعهم بحقوقهم . أحدهم أمانهم على أنفسهم وأموالهم
لأنهم كمال يستعملونهم بغير إكراه ولا إكراه كما يستعمل المملوك
وهو لا يحب ، به الزكاة ونوع الصدقات بوجه من المسلمين لا
بغير اختيارهم . وفيه شريعة وأحكام من الحرية ، لا
الزكاة هي أوجبت على المسلمين ، وهذا اسمه واحد منهم مستعمل
عنه حرية وأوجب عليه . الزكاة في ماله . كان داما من
كثير ما دلا لاسلامية ، يجب في سائر حقوقه ، يدل على ذلك
أبا عبيدة بعد ما دفعه من شيء وجب عليه حرية وإكراه
بلغه من الزكاة قد جمعوا له شيئا لأمر عليه وعلى المسلمين كذا

فولاة الذين حلفهم في المدن أن يردوا إلى أهلها مسحي مهم
 إليهم أن يقولوا لهم أي ردونا عليكم أموالكم لاء قد ظف
 مع ثامن المجموع وكم قد شرطتم علي أن نضعكم ، أنا لا نقدر
 لك وقد ردونا عليكم ما أخذنا منكم ونحن على الشرط وما كنت
 وبيكم أن نصر ما الله عليهم

والخراج صرب على الارض التي في يد غير المسلمين مؤنة لها
 صرب العشر ونصف العشر على الأرض التي في يد المسلمين
 انقضى أبو يوسف في كتاب الخراج : لما قدم على عمر بن
 حبيب جيش العراق من قبل سعد بن أبي وقاص شيوخ أصحاب
 علي في قسمة الارضين التي أفاض الله على المسلمين من أرض
 في الشام ، فكلم قوم فيها وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما
 قتل عمر : فكيف بين يأتي من المسلمين فيجدون الأرض
 بها قد انقسمت ، وورثت عن الآباء وحيرت ، ما هذا
 في . فقال له عبد الرحمن بن عوف : ما الرأي ، ما الأرض
 بلوح لا مما أفاض الله عليهم . قتل عمر : ما هو لا ما نقول
 مت أرى ذلك والله لا يفتح بسدي بلد فيكون فيه كبير بيل بل
 أن يكون كلاً على المسلمين ، فإذا قسمت أرض العراق
 بها وأرض الشام يملوحنها فما يسد به الثغور وما يكون
 رة والأرامل بهذا البلد وغيره من أهل الشام والعراق

فأكثروا على عمر وقالوا قد ما أقام الله عليهم نسيان على قوم لم
 يحصروا ولم يشهدوا ولا ساء القوم ولا ساء ألسنتهم ولم يحصروا ؟
 فكان عمر لا يريد على أن يقول هذا رأي . قالوا فاستشر . قال
 فاستشارهم حريص الأولين فختلفوا . فلما عهد الرحمن من عوف
 فكار رأيه أن تقسم لهم حقوقهم . ورأي عتاب وعلي وطلحة وابن
 عمر رأي عمر فأرسل إلى عشرة من الأنصار حمه من الأوس
 وخثمة من الخزرج من كبارهم وأشرفهم ، فلما اجتمعوا
 حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال . بي لم أرحمكم إلا لأن
 فاستركوأني فاستقروا فيها حملت من أموركم فاني واحد كاحدكم وأنتم
 اليوم تفرقون باحق حائقي من حائقي . ووافني من ووافني ، ولست
 أريد أن تقموا هذا الذي هوأي ، معكم من الله كتاب يسار
 بالحق ، فوالله لأن كنت بعتت . ثم أريده ما أريد به . لا الحق .
 قالوا قل لسمع يا أمير المؤمنين قل : قد سمعتم كلام هؤلاء القوم
 " من دعوا إلى أظلمهم حقوقهم ، واني أعوذ بالله أن أركب ظمما ،
 لأن كنت ظلمهم شيئا هو لهم وأعطيته غيرهم لقد شفقت ،
 ولكن رأيت به م يبق شي . بفتح بعد أص كسرى ، وقد
 عيب الله أموالهم وأرضهم وشغلهم فسمعت ما سمعوا من أموال
 بين هذه وأحدثت الخمس فوجبه على وجهه وذي نوجه ،
 . قد رأيت أن الخمس لأرضهم بملوحها وأصع عليهم فيه .

الخراج ، وفي رقابهم الخربة يؤدونها فتكون قبشاً للفلس المقاتلة
والدرية ولمى يأتي بعضهم ، رأيتهم هذه لتعور لاند لها من رجال
يلزمونها ، رأيتهم هذه المدن العظيم - كاشام والخربة والكوفة
والبصرة ومصر - لاند لها من ر نشح بالخيش وادار
المطاء عليهم من أين يعطى هؤلاء اذا قسمت الارضون والموج
قتلوا جميعاً ، رأي رأيتهم مافلت وما آيت ان لم تشح
هذه لتعور وهذه المدن بالرجال ونجوى عليهم ما يتفرون به
رحم أهل الكفرى مدهم فقتل قد بان في الأمر ، من رجل له
حرالة وعقل يصح الأرض مواضعها ويصم على الموج ما يحتمون ؟
فاحسبوا له على عثمان من حبيب وقلوا تنصه لى أهم ذلك فان
له بصراً وعقلاً وتجربة ، فأسرع اليه عمر وولاه مساحة أرض
السواد

على هذا الأساس حسن عمر الارض عن قسمتها بين
العائدين وتركها في يد أهلها يؤدون عنها الخراج للمسلمين
وفعل بالشام ما فعل بالمراق

قال القاضي أبو يوسف ، الذي رأى عمر رضي الله عنه
من الامتناع من قسمه لأرضين بين من امنحه عند ما عرفه الله
ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقاً من الله كما أنه فيما صم
وفيه كانت اخيرة جميع اسمي ، وفي آه من جمع حراج ذلك

وقسمته بين المسلمين عموم القوم لخدمتهم لا لهداؤهم ، يكن مودع
 على الناس في الاعطيات والادراق لم تسحب الثغور ولم تقو الحميم
 على السير في الجهاد ولما أمن وجوع أهل الكفر الى مدتهم
 خلت من القافلة المترقة والله أعلم بالخبر حيث كان
 والعشور التي تؤخذ في الملاد الاسلامية على عروض التجارة
 لواردة البها والعاصمة منها أسامها تبادل المصنعة المانعة
 وبين غيرها من البلدان المساواة بين التجار . أموالهم في المصنعة
 بالملاد الاسلامية وغيرها

وما يؤخذ عسمة بالقتل فرض فيه حصة لمصنعة عامة
 الله سبحانه في قوله « واعلموا أنما عندكم من شيء » قال الله سبحانه
 ولرسول « ولدي القريب » وليساحي ، والمساكين ، و
 السبيل « وفي تخصيص هذا الخمس من مسمى الله رعايته للمصنعة
 العامة وتركبة الاربعة الاحماس للمحتاجين حتى لا يحقد عليهم اليأس
 والمساكين وأساء السبيل وما يؤخذ من الزكاري في موات أو طرأ
 سائل يؤخذ منه حصة تصرفه في مصروف الزكاة القارية التي
 مرحمها الى المصنعة العامة ومنه حظات المعوزين . ويكون لخواص
 أربعة أحجامه

« ما أخذ كل مال لا وارث له ومال اللقطة وما لم يعرف
 مالك فأنسه أو العرم بالعلم وإن كل مال لا يستحقه مالك خاص

فالمصلحة العامة أحق به ، كما أن من لا يجد ثقة لا سقفا فتقنه في
بيت مال المسلمين

وجهة لقول أن النصوص الواردة في شأن الموارد المأب
الاسلامية ووجهه المطراقي أياها ك الصعابة في استخدام
وشوراهم يؤخذ منها أن الأساس الذي بنيت عليه هذه الموارد
هو توفير ما تتطلبه المصلحة العامة من استعانة وتأمين أرباب
الاموال على أنفسهم واموالهم ، وبحقوق متقضي به الوحدة
الاجتماعية من انحصار والتعاون ، هذه أسس تنقل رعاها كل
لمصلحة وتنطق وقواعد العدل

شروط الضريبة اعادلة

حداية الضرائب من الافراد فيها سقلاء على جرم من مالم
حرمان لهم من التمتع به . وهذا الحرمان انما يحصل فيه لأن
لضرورة قصت به اذ لا يمكن التمتع بالمصلحة العامة بدونها
لضرورات تقدر قدرها فيجب أن لا يتجاوز بالضريبة القدر
لضروري وان يراعى في تقديرها وطرق توزيعها ما يحجب وقفا
ولهذا ذكره علماء الاقتصاد انه لا بد أن يتوفر في كل ضريبة
شروط أربعة :

الاول العدل والسواء بحيث تدفع لضرائب على جميع

الأفراد بطريق واحدة تناسب مقدراتهم المالية

الثاني الاقتصاد بحيث لا يفرض لا القدر الضروري

للمستهلك الثالث : النظام الميسر الذي يعلم به كل فرد ما يجوز
أداؤه وموعده وطريقه ^{للمستهلك} أدائه

الرابع مراعاة مصلحة الأفراد في تعيين مواعيد الأداة ^{للمستهلك}

ودكرنا كذلك انه لا يجوز فرض الصريفة الا في ما

متحدد حتى تكون الصريفة من ثمرة المال ولا تكون من

نقص أصله حتى قال بعضهم « ما يؤخذ من الثمرة صريفة وما

من الأصل نهب وسلب »

ولا يجوز أن تستعمل الصريفة كل الثمرة حتى لا يشتر

بأنه إنما يعمل لمصلحة فيذهب نشاطه

والغرض في الصرائف الإسلامية يتبين أنها مشروعة

شرائط اقتصادية مراعى فيها العدل والتوفيق بين مصالح

والمصالح العامة

فإنه المثل الواحدة فيه الصريفة شرط مراعى في كل

الإسلامية ، هي الزكاة لا تجب الا في ما دام حال علي

الذي هو موصى ، تسخه وأتماره ومطعة لأن يكون أدائه

ثمرة لا من أصله . وفي الخراج لا يحى الا من أ من أمرك

من قال مالك بن أنس لا يحى الا من أرض مرروعة وان

وأما كان رزقها لتكون الصريفة من ثمرتها ونعاشها
 ر أو نصف العشر الواجب من نفس الثمرة ووجوبه
 أن يكون رزق قد بدأ صلاحه وانقصود من هذه
 أن لا يهرق دمه وأن تكون الصريفة من ثمرة ماله
 وأما تناسب الصريفة الواجبة مع الحال المالية لمن
 فهو مرعى في المورد الإسلامية كمثلت هي الزكاة
 نصف العشر والعشور الواجب مقدار لشي لا يفرق فيه
 مال ولا فرد عن فرد، دون المصايب عمو وما يلزم
 يؤخذ منه الواجب بقسمة معينة. وفي الحرية لا تؤخذ
 أي القدر ولا يؤخذ من أحد لا ما يماثل ما لبيته ودرجته
 في الخراج يجب أن يزاعى ما يخرج من الأرض وما يظلمه
 وي القاضى أبو يوسف عن عمرو بن ميمون قال
 قضى الله عنه حديفة بن اليمان على مالوراه دسلة وبعث
 حبيب على ما ذروه ، فذياه فسألها . كيف وصفتها على
 لملكها كلمتها أهل عملك ما لا يطغور . فقال حديفة لقد
 وفان عنان لقد نركت الصنف ولو شئت لأحدثه
 عند ذلك أم وأاته لنس نقيت لا أمل أهل العراق
 لا يفتقرون إلى أمير بعدي
 مقدار الواجب وموعده أدته وحريفته فقد وعى

دسلة
 دسلة

دسلة
 دسلة

دسلة

دسلة

دسلة

دسلة

ففيها أيضا لاقتصاد وادارة في الاموال من غير نفويت حق
 المصلحة العامة بحسن مواعيد اداءها بحسب يعول حول على
 المال وحسن الاداء موكولا في ريب في الاموال لسلطة
 كالنفوذ لان في عهد علي صاحبها استغناء حرجا وصراراً
 به في كل اليه ذواتها بوضع من دينة وستر الاموال حمل لولاية
 الامور تمصيلها لغيره في مصلحتها على ان يراعوا في هذا التحصيل
 ما يقضي به الرفق والعدل في كل ما يوجب في حظه الى
 أمير المؤمنين رشيد في كتابه في سنة ٢٠٠ و تقدم من وليت
 ان لا يكون عتواً فالأهل عنه ولا تحتقرهم ولا مستغنياً بهم
 ولكن يلبس لهم حسناً من الذين يشبهه تصرف من لشدة
 والاستغناء من غير ان يظنوا او يحسبوا ما لا يحب عليهم

وقد كان العدل في الصرب الاسلامي واحاطها بالشرائع
 والاقتصاديه من قوى لاسباب التي صاعقت المسلمين على وجه
 الملوك وثبتت اقدامهم فيها فشجوه لان الفرس وارومان كانوا قد
 ارهقوا الناس بالهرق القاذرة وحبوهم فوق ما يطبقون و
 يصعدوا ما كانوا لا يراون وفيما دار بين أبي عبيدة وأهل الشدة
 ما أمر أن يرد عليهم ما حجب منهم دليل على ما كانت تكلم
 صدمهم وما كانت ترفههم به لأمير طوره الرومانية

الموارد المالية الإسلامية

تقسم الموارد المالية التي يتكوّن منها إيراد بيت مال المسلمين إلى قسمين موارد دورية بحسب^١ منها الإيراد في مواعيد معينة من السنة ، وموارد غير دورية

فالموارد الدورية هي الزكاة ، والحراج ، ، الخريبة ، ، العشور والموارد غير الدورية هي : خمس العشاق ، وخمس المعادن ، ، زكّار ، ، وتركه من لا يث له ، ومال القنطرة ، ، كل مال لم يعرف له مستحق معين من الأفراد

ومعنى ما شرعه الإسلام في كل مورد من هذه الموارد من الأحكام السككية ، ومداخيل من لشرائط

١ الزكاة

فرسخت على المسلمين بعدة نصوص في الكتاب الكريم منها قوله تعالى « حد من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّهم بها » وقوله سبحانه « وآتوا الزكاة » وقوله عزّ شأنه « فان قاموا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فاحوالكم في الدين »

ووردت في السنة عدة أحاديث قررت فرضيتها ، وفصرت

اثنًا درهم وربعه بقدر انصاف في قيم اعراس البحارية ،
 نصاب لسوئهم من لال حسن من لقر ثلاثون ومن اعراس اربعون
 ونصاب الرريع ولثدر خمسة اوس

وقد شرط لاستحقاق الركة من كل نصاب من هذه الاموال
 عدة شرائط كلها ترجع الى انه غير نكته حتى تكون الركة من
 عمرته وليست من عموم بعض

فشرط في اموال الميركي الذي نام منداره نصابا أن يكون
 ااميا ، واما شرط نموه فلا واما الشرط كونه قابلا للنماء
 معدا له سواء كان معد له باصل حلقه كالنقود أم معد له
 اعداد ماله كره ومن النكحة

وشرط أن يحول عليه الحول لانه لا بد لتمام المال من مدة
 تكون مطلقة له ، وأقل مدة لهذا عادة هي الحول ، وبداية في
 الحديث « لا ركة في مال حتى يحول عليه الحول »

وشرط أن يكون فاصلا عن صاحبه مالك الاصلية لان المال
 معد للحاجة الاصلية لا يتحقق به يسار ولا يمكن له نموه وفي
 الاخذ منه تحسنه لنفس صاحبه ، وفي الحديث « وأقرب ركة
 أموالكم طيبة بها أنفسكم »

وشرط في الماشية أن تكون مائة نزع الكلا في كثر
 سنة لأنها بالاسود تقل مؤنتها ويتوفر درهمها بسلها فيكون أداه

الركاة من ثمنها ولا كذلك . كانت عملة من سبعة
وشرط في الزكاة . ع . ن . تسمع حد قوتها واشتد أذنها وفي الثمار
أب . يسمو صلاحها ويسقط أكلها .

والمقدار المفروض أدفعه ركاة فيه لأمون منه مقرر ومنه نسي
فالقرار هو ركاة لسوائهم في حسن من الأس شاة إلى تسع
فاد بلغت عشراً فيها شاة أو عشرة عشرين فاد بلغت خمس
عشرة ففيها ثلاث شياه ، أو آخر التبريد المصوص عليه
وفي ثلاثين من العر تسع أم ستة أشهر ، فاد بلغت
أربعين ففيها خمسة ، أمت منه ، إلى آخر المصوص عليه
وفي أربعين شاة شاة إلى مائة وعشرين ، فادا بلغت مائة
واحدى عشر ففيها شتان إلى مائتين ، فادا زادت عن مائتين
ففيها ثلاث شياه ، إلى آخر المصوص عليه

والنسي هو ركاة سائر الاموال المستحق بها الركاة في
النصاب من الذهب والفضة ربع العشر ، وفي النصاب من أوسق
الزروع والثمار نصف العشر . اد . حتمل المالك مؤونه منقها بان
مقبت بالآلات والثمار اد . ام . يحتمل المالك مؤونه منقها بان
مقبت سيجها أو بالامطار

ومن هذا يتبين أن الشارع راعى في الزكاة وشرائط
استحقاقها ومقدار المستحق ما يتفق وقواعد الاقتصاد ، ما يوفق

من مصلحة المالك والمصالح العامة

٢- الخراج

الأرض الزراعية من حيث القرية الواحدة فيها نوعان
 من يجب فيها عشر ما يخرج منها أو نصف عشره ، ونسب
 أرض القرية ، أرض يجب فيها مقدار معين عليها ، وتسمى
 حنكها أو الخارج منها يسمى الخراج وتسمى لا من الخراج
 ، ويرجع هذا التقسيم إلى سبعة أئيد لموضوعه على الأرض تسمى
 وت فرس حريتها ، فإن كانت يد إسلامية كانت الأرض
 شريفة ، وإن كانت غير إسلامية كانت الأرض حرجية ، وكل
 من استأنف المسلم أحياءه من أرض لموات ، وأسير أهلها
 منها طوعا وكأوا أحسنها ، وعمدها المسلم ، وقسموها من
 بحرين ، وهي أرض عشرية يجبي منها عشر الخراج أو نصفه على
 قضاء في الزكاة

وكل أرض ظهر عليها المصور عموة وتركوه في يد
 أهلها ، أو صولح أهلها عليها بخراج يؤدي عنها ، فهي أرض
 حرجية يجبي منها ما يعين عليها

وكل من الخراج والعشر ونصف العشر هو قرية الأرض
 اعية . ولكن مثلاً هذا التفصيل أن الأرض الزراعية إذا
 كانت بيد التي عليها في مسد فرس حريتها يد مسلم يكون

هو اليد محاطا بقوة تسمى « و آو » الحقه يوم حصاده . و هـ
الحق يحمل بينه الة في حديث « ما ستمه السماء معه العشر
و ما سقى العرب و دأبه فيه نصف عشر »

فيكون الموقوف عليه في حصة أو عدة مقدر أسف مع
النصوص ولا يتدخل في تقديره أحد ، بل هو من أنواع الركا
ة مصرقة منها أم د كانت بيد النبي على الأرض في مبد
عرض صريته ، مد غير مسلم فلا يحطف ذو اليد عنه بالآية
حرية لأن غير المسلم لا يحطون بفروع الشريعة فلا
عرض عليه ، فقصت به لقصه من ، لا يسوغ ترك بدو
عرضه عدة علماء ، لأنه لا بد للأرض من مؤونة يكون بها بقاؤها
و سنه ، سلاح ، ولحد حمل الاسم ، عرض عليها حرا
حسبما يقدره الخراج من ، من حرجه هو في عدة العشر من
، من العشرة غير مد في الدي عدة عد العشر ، نصفه
من الركا ، مد في مصرقة ، مد الخراج من النبي ، و صرف
في مصرقة ، ، لحد لا موضع ^{بني} خراج مد ، من في يد مسلم
، لا يؤجم العشر ، نصفه ، على أرض في يد غير مسلم
أم بعد حل الأسد ، فقد مد من الأرض الخراجية إلى يد مسلم
، تنفي خراجية ، و تنفي العشرية إلى يد غير مسلم وتنفي عشرية
، قد يصرب الخراج قدرا معبأ على كل مساحة من الأرض

فان يصر من الى كذا قد يصر من الى كذا
وقد يصر من الى كذا قد يصر من الى كذا
اي يصر من الى كذا لا يصر من الى كذا

[illegible]

دين الحور من الدين . فتوا الكتاب حتى يعطوا الحية عن يد و
صاعرون .

وجمع أحكامهم . بشر نصيب من من ذهب المعدل . وارجح
هيمس . فمن سلسله . وحي أن لا يحب لا على كل رجل ح
عاقلة . على دأش . لأن الله سبحانه قال . حتى يعصوا الحرة
عن يد . في من قدره . على

وفي مذهب . حوب . روي أبي . لا يحب الا مودة . واحدة
السنة بعد . بعد . ذنوب . هلاله

وفي بعض قدرها . اختلف الفقهاء . فذهب أبو حنيفة إلى
نصفه . من تحت . عليه ثلاثة أصناف . غيب . يؤخذ . منهم ثمانية
وأربعون درهما . وواحدة . يؤخذ . منهم أربعة عشر درهما .
والساقون يؤخذ . منهم اثنا عشر درهما . يؤخذ . منهم الاقل . والاكثر
وذهب الكوفي إلى أنها مقدرة الاقارب . فقط . مع . دبره . أن الاكثر
صغير مقد . وهو موقوف . في جهاد . بولاية . وارجح الاقارب
بموقوف . مالك بن أس . لا أحد لأقرب . لا لأكثر . الأمر
فيها موقوف . في جهاد . بولاية . الأمر . ليقدر . على كل شخص
ما يناسب حاله . ولا يكلموا أحداً فوق طاقته

وقد وردت عدة . أحاديث . بالسعي . عن لاهق . في تقدير
الحزبية أو القسرة . في تحصيلها . وذهب بعض المفسرين إلى أن المراد

موله تعالى «هم صغروا» و«اصول بحريان أحكام
 للإسلام عليهم» و«ي نافع عن» ع قال: «كان آخر ما تكلم
 به النبي ﷺ أن قال «حفظوني في ديني» و«جاء في الحديث
 «من طعم من هذا أو كاه فوقه فله الجنة» و«ورد في
 عن عمار» «نفس في ثوب أهل الجنة لا يعود»

العشور

قال القاضي أبو يوسف في «الخراج» حديث عاصم بن
 ميثم بن الحنف قال: «كسب أبو موسى الأشعري من عمر من
 الخصال بحراً من قومه من المسلمين في يوم من الأيام
 فاحدسون منهم العشر فكتب إليه عمر حديث مهم كما نحدثون
 من نجر المسلمين» و«حدث من أهل مكة نصف العشر» و«من
 المسلمين من كل أمة درهمان» و«ما وليس فيما دون المائتين
 شيء» فإذا كانت مائة فيجب خمسة دنانير و«ما زاد فله»

وعلى هذا حديث الحكومات الإسلامية من عهد عمر و«قيم
 لعاشرة عند عمر الحجار بأموال السجدة الصادرة من البلاد
 الإسلامية أو الواردة إليها قال كان الساحر مسلماً أحد مائة و«ثم
 لعشر على قدر الواجب في البركة» وإن كان دميماً أخذ منه نصف
 لعشر وإن كان حرياً عومل كما يعامل قومه نجر المسلمين قال

يستحق العركة كلها بيت من المثلث تصرف في مصارف الدولة العامة ، وفي الحد الثانية يستحق الباقي بعد نصيب أحد الزوجين بيت مال المثلث كذلك ، ونما فرق بين أحد الزوجين وبين غيرهم من أصحاب العروش لأن كل واحد من الزوجين لا يستحق إلا له من ولا يرد عليه بعد فرصة شيء ويكون الذي بعد فرصة لا يستحق له فيستحق بيت المال ، وأما غيرها من أصحاب العروش فإنه يستحق فرصة ويستحق أن يرد عليه ما بقي ، ما دام للمال أمور مستحق فهو أحق من بيت المال لأن بيت المال إنما يوضع فيه ما لا يستحق له على قاعدة أن المصالح العامة هي مصرف كل ما ليس له مستحق حال وعلى هذه القاعدة حسبها توضع أموال للقطر ، المدايم والعواري التي لم يرد مالكها ، وهذا باب من أبواب الأبرار لبيت مال المثلث

المصارف المالية الإسلامية

من القواعد المقررة أن كل ما يرد من موارد الدولة المالية فهو حق للامة لا يصرف الا في مصالحها العامة وعلى هذا الاساس رتبت المصارف التي ينفق فيها ايراد الدولة الإسلامية وقد قدمنا أن أبواب الأبرار في الاسلام

مكة، وهي حجة إلى الله فيكون من هذا السهم صد
حدهم فقاً لهم ووجهه للإله من أصبه

وسمى منها لادمير شمسها لئلا يفتوون بثبوتها من
احدها ويدعون حربه وخطاها ما تضمنه من عمل ليعطوا منه
حرره صلوات على قرة العيون من غير منة ولا تدبير حتى
لا يقتصروا في وجوبها لا يظنوا في غير حقهم مما يأبى لهم
وسمى منها لادمير قمره لان يرى من مدهحه الاسلام
تلكهم رحمة ربهم ثم قال في تكملة خبره من هذا لئلا يظن
وسمى الترديد في لادامه لئلا يظن لادمير حربه

اسوے کی اور بی بی کے انجیل میں ہے کہ
 اس حدیث میں مذکور ہے کہ میرا حق شہداء و شہداء
 کے ساتھ ہے کہ وہ میری دوا ہے کہ وہ میری دوا ہے
 کہ وہ میری دوا ہے کہ وہ میری دوا ہے

وهم من الذين يرمون ديون من طرق المعاملات
امشروا على وجهه عن وفاء من هم انهم يقتضي من هو
الدين العاجز عن ان لا تصعب الله من متدائمين
التعاون بين الافراد

و منهم في مدبر الله يعطى منه الحكيمون علي وده سمانهم
و عدد عددهم و يعبر منه الحجاج اذ اني نصرأ عليهم ما يعبر

من أتعام فريضتهم

وسهم لأب اسدبل الذي انقطع به الطريق من هد لسهم

يحمل ويعان على الوصول

هذه هي المصالح التي وجه الله فيها أموال الركة . منها
يقبض منها من المصالح العامة لأن مرجعها إلى أمور ثلاثة مد
وحده ذوي الحاجات من الفقراء والمساكين والفقراء والعلماء
وأبناء السبيل وتأبيد الدين وإعراؤه بالجهاد في سبيله وتأليف
القبور اليه ، ويحرم العمل بجمعه من عمل موهب له في يده من أطاع
نفسه . وهذه الثلاثة من أحق المصالح العامة مارية لأن
الحاجات إذا لم تدر شئونهم تركوا تحت عبء حاجتهم حصرهم
الامة وكانوا خطراً على أمتهم وفي بعض الدل الآر يرتب في
المراية أموال لتصرف مساعدة للغير المطلوبين مما يحتاجهم
والفقراء لأحبارهم وتلك تأييد دين الدولة وإعراؤه من أهم
مصالح الدولة . ومكافأة العاملين على ما عملوا فيها تحقيق
مصالح الأعمال والعمال

وقد أُلحق بأموال الركة عشور الأرض العشرية وما يؤخذ
من تجار المسلمين على صادراتهم وواردتهم فتصرفها للوجود
التأنيبه التي تصرف فيها أموال الركة لأن هذه كلها أموال تجب
من المسلمين وفيها معنى القرية فتصرف في مصرف الصدقة قل

القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج « فإذا جمعت الصدقات جمع إليها ما يؤخذ من مائة من العشرة عشر الأموال وما يرفع على العشر من مائة غيره لأن موضع ذلك كله موضع الصدقة فيقسم ذلك جمع من مائة الله تبارك وتعالى في كتابه قال الله تعالى في كتابه « وما أمر على بنيه محمد ﷺ » إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والعلم من « في سبيل الله وبن السبل »

« أما خمس العشر فممن الله سبحانه ومصرفه بقوله في سورة الانفال « وادعوا إلى عفوكم من شيء فإن الله يحب من أرسل » لدى العري « ويسمى ولمس كس وإن السبيل أو كس أمهم بالله وما أرسل على صدر يوم العرفان يوم النحر جمع والله على كل شيء قدير »

فهم الله سبحانه مرفوعة على من صمام وسهم الرسول ودهي الله بن سبط وقائه ^{سورة الانفال} وآر الخمس كله إلى النبي وأهل بيته « إن شاء السبيل » ويهد يكون مصرف خمس العشر بعض مصارف الصدقات « مصارفة أخرى يكون لبعض ذوي الحاجات ينفق عليهم من أموال الصدقات وما أخفى بها ومن خمس العشر « مصرفه إذا مصلحة عامة فإن القاضي أبو يوسف « ما الخمس الذي يخرج من العبيدة فإن محمد بن السائب السكافي حدثني عن

أبي صالح عن عبد الله بن عباس أن الحسن كان في عهد رسول
الله ﷺ على خمسة أسهم لله وللرسول سهو ، ولدى القريبي سهم
واللهي ، والمكبي ، وبن الحسن ثلاثة سهم ثم قسمه أبو بكر
وعمر وعثمان رضي الله عنهم على ثلاثة أسهم ، فمقتد سهم الرسول
سهم ، وبن القريبي وقسم على الثلاثة الذي ثم قسمه على بن أبي
طالب ، الله ، حمي على ما قسمه عليه أبو بكر وعمر وعثمان رضي
الله عنهم .

وقد أخرج بخمس المائة حسن المذهب والرياسة ثمرة بها
. حد ، هو ما يبيد الله في آية سورة الأعراف

قال القاضي أبو يوسف في كل ما ضيف من المعادن من
فضة ، نيز الحسن ليس هو على موضع تركه أي هو على موضع
المنجم ، قال . وأما ما كان هو الذهب والمصنوع الذي خلقه الله
عر وحل في الأصص يوم حنقت ، فيه أيضاً الحسن . فمن أصاب
تيراً ، يأ في غير ملك أحد فيه ذهب أو فضة أو حوهر أو نيب
فان في ذلك الحسن . رتبة خامسة للذي أصابه وهو بركة الغنيمه
يسمى لقوم فتحسن وما نفي فلهم

وأما سائر أبواب الأيراد من الخراج والجرية وما يؤخذ
من تجر غير المسلمين على صادر انهم وه اردنهم كل ما يرد بها
بشيء إلى ، ومصرفه سائر المصالح العامة للدولة . يلحق به تركه

من لا وارث له ، و مال القطة ، و كل مال لم يعلم مستحقه فيصرف
 ذلك كله في مصالح العامة . و ذلك لأن عمر رضي الله عنه لما رأى
 وضع الخراج على أهل السوادين مصره بقوله « وقد رأيت
 أن أحسن لأرضيهم بوضع عليهم فيها الخراج » في قايهم
 الحرية يؤدونها فتكون في أصلهم إمداداً و إمداداً به و ليس يأتي
 بعدهم ، أو يتم هذه التعمد لأنه لم يرد من رجل يلزمونه ، رأيتهم هذه
 المدن العظمى ككثاء و الحرية و الكوفة و البصرة و مصر . لأنه
 لها من أن تشح ما يوشى و ادراو العطاء عليهم . « قال زابي
 و حدثت حجة في كتاب الله : « تلات آيات لبي » في سورة الحشر
 و الحق ما خراج و الحرية كل أير دلم بسم له مصرف معين
 يكون مصرفه مصالح لدولة العامة

قال القاضي أبو يوسف في الحرية « يحمل و لالة الخراج
 مع الخراج أي بيت المال لأنه في المسلمين . و كل ما أخذ من
 أهل الدمة من أموالهم التي يحتفلون بها في انتفاعات ، و ممن دخل
 البيت بأهل ، و ما أخذ من أهل الدمة من أرض العشر التي صارت
 في أيديهم قال سبيل ذلك أجمع كميل الخراج يتقسم فيما بينهم و
 الخراج ، « ليس هذا كواضع لصدقة و لا كواضع الخمر قد
 حكم الله عز و حل في الصدقة حكماً قسماً عليه فهي عن ذلك و قد
 الحشر قسماً نبي عليه فليس للناس أن يتعمدوا ذلك و لا يحلفوه »

وحلة ما فصلناه أن موارد الدولة الإسلامية من حيث
يصرف فيه إيراداتها ثلاثة أقسام

قسم يصرف إيراده في مصارف لصدقات الخيرية المبنية في
آلة سورة لتوبة وهو : الزكاة ، عشور لأهل المدينة التي تؤخذ
من المسلمين ، ما يؤخذ من نحو الخمس إذا مره أهل المدينة ، قسم
يصرف إيراده في مصارف خمس النعمية شبيهة في آلة سورة
الأنفال وهو خمس القتلى وخمس المعادن والركاز

وقسم يصرف في سائر مصارف الدولة العامة ، هو إيرادات
مواردها المالية

وقد ترتب على هذا التقسيم ، تخصيص كل نوع من الإيراد
بوجه معينة من المصارف التي منعه أن يوجه إيراده نوع إلى غير
مصرفه ومنعوا أن يجمع إيراده نوع وإيراده نوع آخر بل
منعوا أن يولى عمل خرج للمصروف في الصدقات وكانهم اعتبروا
بمزايا الدولة لعدم مجموع مزاياها ثلاث لكل واحدة ثوب
إيراد وأبواب صرف

قال القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج : « ومزينا أمر
بأمرين باختيار رجل أمين ، ثقة ، عفيف ، ناصح ، مأمون عليه
على رعيته فوكله جميع الصدقات في البلد ، ومعه فليوجه فيها
ما ييراقصهم ، يسأل عن مداهم ، طرائقهم وأماناتهم يجمعون

اليه صدقات النبل فاذا جمعت اليه ثمرته فيها يد الله من ثمراته
 به فاعده . ولا توها عمل خراج فان مال الصدقة لا ينبغي ان
 يدخل في مال الخراج . وقد يعني ان صاحب الخراج يسمون رجلا
 من قلمهم في الصدقات فاعده . يسمون ويأتون مالا يحل ولا
 يسع . واعدا يعني ان يتخير للصدقة أهل المعاف واصلاح فان
 بنتها رجلا ووجه من قلمه من يوثق بدينه وأمانته حر يس
 عليهم من ابرق وهو مبري لا يخرج عليهم ما يستغرق أكثر
 الصدقة . لا يعني ان يجمع مال الخراج الى مال الصدقات
 . المشور لان خراج في جميع المصالح والصدقات لمن سمي الله
 من رجل في كتابه

وعلى هذا الأساس قال صاحب البدائع
 وأما ما يوضع في بيت المال من الأموال فأربعة أنواع
 أحدها ركة السونم والمشور وما أحده العشار من
 المسلمين اذا مروا عليهم
 والثاني خمس الغنائم . المعادن والركاز
 والثالث خراج الارض . وحرية الرعوس ، وما صولح عليه
 من نجران من الخلل ، وهو تصيب من الصدقة المصاعفة ، وما
 أخذه العشار من نجران أهل الغمة والمسبيين من أهل الحرب
 والرابع ما أخذ من تركة الميت الذي مات ولم يترك وارثا

أصلاً أو ترك زوجاً أو زوجة

وأما مصرف لئوع الأهل فقد ذكره وهو الذي بيته الله
لأنه في قوله « أتت الصدقات للفقراء والمساكين » الآية
وأما لئوع كسبي - وهو حسن نفسان والمعادن - فقد ذكر
مصرفه في كتاب السير وهو الذي بيته الله تعالى في قوله « اعطوا
نفسائكم من غير » الآية

وأما مصرف لئوع لئول من أخرج وأخوته - فهذه الدين
صلاح مصالح المسلمين من روق الولاية والنصرة و أهل الفتوى من
العلماء والمثقة وسد انشقاق وعمارة المساجد والرحمة والطهر
الحضور وسد لشعور إصلاح الأهل التي لا ملك لأحد فيها

وأما لئوع زاعم فيصرف إلى دواء العمراء والمرضى
علاجهم ، وإى أن من الموفى الدين لا مال لهم ، وإى نفعه القليل
عقل حمايته ، وإى نفعه من هو عاجز عن الكسب وليس له من يحب
عليه ونحو ذلك . وعنى لإمام مصرف هذه الحقوق إلى مستحقها ،
هذا ما قرره العلماء في تقسيم المصارف وتوجيه الأبرار
فيها أول فيما قرره به بحث حدير فالطهر

وذلك أن الله سبحانه ما بين مصارف الصدقات في آية سورة
ذكر فيها « وفي سبيل الله » ولما بين مصرف حسن العائت في
سورة الأنفال بداهة قوله « قال الله » لما بين مصرف المني في

سورة احشر قال « ما آفأ الله على رسوله من أهل الذي ظله »
 فلو اضع الثلاثة التي ذكرت فيها وحوء الصرف في القرآن ذكر
 فيها « في سبيل الله » « فان لله » « فله » « الذي يؤخذ من هذا
 الصدقات وحسن العظم والحيث يشرك في أنها يصرف منها
 في سبيل الله ، والله ، والمراد من الصرف لله وفي سبيل الله
 الصرف المصلحة له من التي لعدم اختصاص وردهم نسبت الى
 الله فهو جمع موارد مشتركة في أن يصرف منها للمصلحة
 العامة ، غير أن كل آية من آيات المصروف ما نسبت على المصلحة
 العامة حصه بالذات بعض أفراد هذه المصالح لعملاً للنظر اليها
 وتنبهها على رعيتها

على هذا لا أرى ما يب من المصروف المالية التي ذكرت
 في القرآن للصدقات وحسن العظم والحيث ، ولا أرى في النصوص
 ما يجمع جمع بين ايراد هذه الموارد بوجوبها في مصالح الدولة العامة
 مع مرئاة لهذه بالأحكام منها وعدم التعريض في نوع مما حصه الله
 سبحانه بالنسب عليها في الآيات ، ولا أرى موحداً لأن يقصر
 المراد من سبيل الله على خصوص الجهاد أو ما يشمل الجهاد والحيث
 فإن كل ما يصرف في الدفاع العامة ، فيما تقتضيه حاجات الأمة هو
 في سبيل الله ألا يرى أن علماء الأصول لما قسموا الحدود
 الشرعية إلى ما هو حق لله وما هو حق لله والعبد قلوا أن المراد به

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

حسابه لأبرار و مستهزئه من أنباء و توحده في مقعد
من شؤن ولاة لأمر في نداء لاسلامية لان هذه الالاب
صحت لمصالح لمصلحة و في توحدها في مقعد ثم تحقق هذه
معدلح و فكون لظفر و في من لدار الشؤن انه مه و هذه
مرفلة مستحبة و سوية لاول أحد المصروفات من غير من
أول فاحد من أمه ثم هذه و جعل من مقعد في حدود
معدن سلها و كان مو لة لثلاث مستحقين في تحده
مرف و انبره لافان لأحد مصروف من لافان و في سنته
دار الخفاء أراشده من بعد و قد كان اسبب الماعث على
حروف الردة في نور سوية أن كمر هذه و مدع قاتر من
العرب عن هذه اركا خرفه أو بكر و تلا هذه لو مسعوي
معدلا كانوا مؤذنه في اسبب منه شيع لم منهم عليه و وورد
أن الرسول ﷺ أحد رك الأمور من مودع و عد و من سجد

وقدك هو ثم يرد على ذلك في عهد غناي رقي من الاموال
 كثر في اقصاء القود وعروض التجارة حرجا وفي
 اطباء مقدبره و سلال امرها صر ذوات الاموال ولقد
 حمل لأرباب هذه الاموال من القود وعروض التجارة أو
 ينولوا هم أنفسهم حرج لزيادة الوجهه و صرفه في مصارفه
 ومن ذلك قسم ايد الله له من حيث حمايته الى قسمين
 قسم حمل لانه اجراجه و صرفه في مصارفه للخرج ومنه
 يستخرج سائر الاموال كذا من حيز المصروف القود وعروض
 التجارة ولكن اذا قدم ارباب هذه الاموال ركانها من ثلثه
 انفسهم الى العمل عليها فكلوه و صرفه في مصارفه و قسم
 حمل ولانه أحده و صرفه في مصارفه لولا لانه و حرج
 أرباب الاموال اذاه لو حرج و هم و على أجمع الاقوال
 ليس لهم الا ان يدرج حرجه و صرفه في مصارفه وان فعلوا لا يجزئهم
 و هو ما عدا ركة انفسهم و انهم و حرجه من ركة لسوا
 و حرجه و الخيرية و العشور و حرجه و حرجه و حرجه و حرجه
 ليس في تعيينه و لا في تقدير الواحد فيه حرج و لا ضرر

و هذا من في حديده سنن علان مرعى فيه المصلحة العامة
 و مصلحة ارباب هذه المصروف و حرجه من ماله الخلفى الذي يساله
 الصبر من حرجه و لا اعتبار عن مقداره دفعه للخرج عنه والاصرا

ولا تصرف في هذا على تصدقة العبد لأمر من مصرف هذه
 المصارف ذوي الحاجة وهم بين يدي كل شيء ولا يعورده أن
 وصل تصدقه يوم فليست بمصرف لا كفة بحيلة لانه مبيحه
 من المكسب المكره ولا الصرف فيه متمرد لأن ذوي الحاجة
 في كل مكان . وفي أداء هذه الزكاة معنى العائد فيكون على المالك
 سبب من ذنبه . صميره أما سائر أبواب الأيراد فليس على
 المالك في أحد الواجب منه . فصار على الأساس العام
 جعل أحدهم من حق حكمه . ليس للأفراد أن يرحبوا في
 صار في هذا كل شيء بحرية الأيراد عمل مستقرون ، وكان
 من لكل باب من أبواب الأيراد عمل لطبائفة إرادته ، وقليل
 كان يعهد إلى الولي بأحد ، والمرجع في هذا إلى ما تقتضيه
 مصلحة في مختلف باختلاف ما يحكي قوة وكثرة ، باختلاف
 مددات الولاية قوة وصمد

وإخلاصه لقول في التسمية الشرعية بالله في الإسلام
 مع العلم بالمصلحة على أسس من العدل ورحمة . الموافق من
 المصلحة العامة . ومصالحه أرباب الأموال ، شرط في الأموال التي
 يجب الأداء منها وفي الأشخاص الذين يجب الأداء عليهم وفي
 مقدار الواجب ووقت أدائه شروط تنفق وقواعد لعدم
 لاقتصاد ، ورغب المصارف بحيث لا تهمل مصلحة من مصالح

الحقوق والاعطيات وسائر ثبوت مصالح العباد، الحمد لله
 الله عنه ديوانا صنف فيه العدل والخير، وأقصى أثره
 الاستحقاق، ومقدير ما يستحقون، ووقف العبد في تمامه
 بيت مال لصلح محمد فيه ما راد من إيراد الدولة
 مصر وقائدها للأحق منه على ما يطرأ من ...
 المصالح فهو أول من فعل هذا ... الحمد لله
 ديوان لا يبدل مال لأنه لم يكن إليها حاجة
 قال ابن خلدون: أول من وضع ...
 للإسلامية عمر رضي الله عنه يقدر لصلح ما ...
 البحر من قاستره، وتصو في قسمة، وهو ...
 وحسن العطاء، وأحقق فاش ...
 رأيت ملوك شام يدعون فضل من عمر ...
 عليه به الأمر ...
 ومن علم نبيه من يعيب منهم؟ قال من يحب أهل بيته
 وإني لصدف ذلك الكتاب، فأنشئت لم ديوانا وسن ...
 لديوانا ...
 من يوفى وحسب من مطعم، وكانوا من ...
 ديوان العساكر الإسلامية على ترتيب الآداب ...
 رسول الله ﷺ الأقرب فالأقرب وهكذا كان إنشاء ديوان

يش في خمسة عشر من الحرة على ما روى الزهرى
 في المسبب . وأما ديون الخراج والحبات فقد كان في
 الدولة بالغة لمربية كديون الجيش ، وأما في الولايات
 في المصالح الإسلامية على ما كان عليه قبله ديون العراق
 في ديون الشام باروميه ، ديوان مصر بالقبطية ، كتاب
 في من المعصيين من هذه الأمة . وهذا عهد الملك من
 في العرب ومواليهم مودة في الكتاب والحساب ، وأما
 في الدولة لمودة صالحي من بعد أن ينقل ديون الشام إلى
 في الدولة من يوم أنتدته ووقف عليه مرحون كانت
 في ذلك ، فقال الملك لروم : طلبوا الجيش في غير هذه
 في عهد قصدي ، الله يسكنكم ، وأمر الخراج كانه صالح بن
 في ، وكان يكتب بالمربية وأغارسية ، أن ينقل ديوان
 في من الفارسية إلى العربية ، فقال في عهد الوليد بن
 في الملك نقل ديوان مصر من القبطية إلى العربية على يد بن
 بوع المرادى

ليس من ليسور أن يعين بالصدد كم كان إيراد الدولة في
 عهد عمر ، وفي عهد هذه لأنب المؤرخين الذين عتوا بالتقدير
 بارة بد كرون مقدار الخراج مريد بن به خراج الارض الحراجية
 خاصة ، بد كرونه مريد بن به ما يشمل الخراج والحرية

والعشو فلا يتيسر مع هذا معرفة لا بد منه ولا تفصيلا .
والله بين التي كان يصدر في الحروب التي كانت أن عليه المسلمين
في دولة الخلافة . كانت من حال مرضيه لأن لا يراد ،
كان كثير آفة دلت على أن من كان في حكمه وحده في الحر
عهد من مائة ألف درهم لأن غير ذلك كانت تصرف
بأكثر من واحد . وكانوا في الولاية على قدر دراهمهم
في ذلك العهد . وكانوا على حال المدينين وكانهم
في ذلك العهد . وكانوا على حال المدينين وكانهم
لا يروى في ذلك عهدا كان من بين الناس على
المكوف . وعمر بن العباس على مقرر . ابن مقرر . على
الحرس وغيرهم

وبهذا المقصد في المعصر . وكان عليه والامانة في السيرة .
حسب حال الدولة الماسة . وكانت حاجة إلى ارضاق الناس
بالصرايب العادحة . أحرواح عن سنن الموارد الشرعية وساعدهم
على هذا فتوح البلدان . وحول الناس في الاسلام

وما قام به من ذلك من شدة فقد تغيرت الحال فلا يمان من
المدنى اى اصدقه من دلالته الى ملكه و فى ان مصر كانت
الكلباء و منهم بولاد و صائر و لدوله و كثرت الخروب
الداخلية بين آخرى و لا بد من و هه فتمس و حوايج و لم
يوجد مدنى اى و د و د و د اى و د و د عن شىء و د
التم عليه و اقله لانهى و د و د و د و د و د و د و د
ماله و كل سيرة و شروعة و ما حق له من ما يدرى انك المدحه
من ادوا في الطرايح و الجزى على من كانت اياقة بقص العهد
و دوا الصبر على لاس و اب و د و د و د و د و د و د و د
المدنى في عيب و د و د و د و د و د و د و د و د و د و د
و وضع و د و د و د و د و د و د و د و د و د و د و د
و مع هذا التقى في صرفه ان و د و د و د و د و د و د و د
و كل هذا لم ينجح و د و د و د و د و د و د و د و د و د و د
الاس منهم و د و د و د و د و د و د و د و د و د و د و د
تملت و ارمات الام و د و د و د و د و د و د و د و د و د و د
و لا ان الام و د و د و د و د و د و د و د و د و د و د و د
القلوب حوهم و النص و د و د و د و د و د و د و د و د و د و د
من سياستهم و د و د و د و د و د و د و د و د و د و د و د
حياة الاموال حتى لا يجوز و د و د و د و د و د و د و د و د و د و د

حتى كان عهد الرشيد ، فقال قاسميه أما يوسف أن يصنع له نظاما
شرعيا عادلا بقسم في حبة الخراج و مشور و لصدقات ،
لا يجوز فيه على الملاك دلا اعمار المصالح العامة ، فوضع رضي الله
عنه كتابه المسمى بالخراج ، هو كما قدمت حيز أساس نظام مالي
عادل ، وقد صار عليه الرشيد ، كان من مبره عليه أن وادث ثروته
البلاد في ذلك العهد لبرهنة ، لا ، حتى تمت بعض أحبار
الزمر في ذلك العهد لا كاد يصنع ، ولما دبر ايدي المصنف
تأثرت الحروب الداخلية في عهد الدولة ، أصاب مالياتها ما أصابها
من قبل في عهد الامويين فدخلت ، ولم يراع في حمايتها ولا في
حماها لعدم ولا مصلحة ، لما انقسمت الدولة الاسلامية الى عدة
دول ، يكن النظام الذي لواحدة منها حتى لسنن اشترعي ، وما
كان ذلك ليمكث لقرى نظاما أهلها مصلحون ،



فهرس

١. مقدمة الناشر
٢. مقدمة لمؤلف وتحميد معنى السياسة الشرعية
٦. تمهيد في أطرار التشريع الاسلامى في عهد رسول -
في عصر الراشدين - في زمن الفقهاء والمجاهدين -
السياسة الشرعية في الدولة الاسلامية
١٨. لاسلام كسبل بالسياسة العادلة
٢٥. السياسة لشرعية الدستورية : نظام الحكومة والدمار
انى تقوم علم حقوق الافراد الحريات
٤١. لسلطان العامة في الاسلام مصدوره ومن ينم لاه.
السلطة التشريعية . السلطة التنفيذية السلطة القضائية
٥٢. الخلافة . حوت نصب خليفة للشروط المعتررة
فمن يولى خلافة مكانه الخلافة من الحكومة
الاسلامية
٦١. السياسة الشرعية الخارجية . علاقة للدولة الاسلامية
بالدول غير الاسلامية . القواعد التي طبقت عليها
السياسة الخارجية للدولة الاسلامية

٨٤ أحكام لاسلام الخربة . . . من شريعة الاسلام

والله . . . الذي في ذلك

٩١ أحكام لاسلام السفينة : فتاؤها على قواعد العدل

وحرمة حقوق لاو . . . كماله على به وبتدل المعاملات

و . . . التي تترجم في المسلمين في صلحهم

١٠١ اسببها الشرعة لما . . . من سكر . . . عالة . . . نواب

يؤاد . . . في لعدده لا . . . أسس مواد الاسلاميه

١١٠ مواد الاسلاميه المادية المواد له به الزكاة

و . . . ح . . . ح . . . الثمن . . . المؤاد غير له به

حس الغنم . . . خمس المعدود الزكاة . . . زكاة من لاواث

و . . . الاموال . . . اى لانه و ماله

١٢٦ المقصود لمالية الاسلاميه . . . مصرف الزكاة . . . العشر

و . . . ما به حد من نحر . . . مصرف . . . مصرف خمس العشر

و . . . خمس العشر . . . الزكاة . . . مصرف اى . . . (انحرار

و . . . حربه . . . ما يؤخذ من نحر غير المسلمين) و زكاة

من لاواث له . . . الاموال . . . في لايدف مالكم . . . و كذا

و . . . اذ لم يستم . . . مصرف

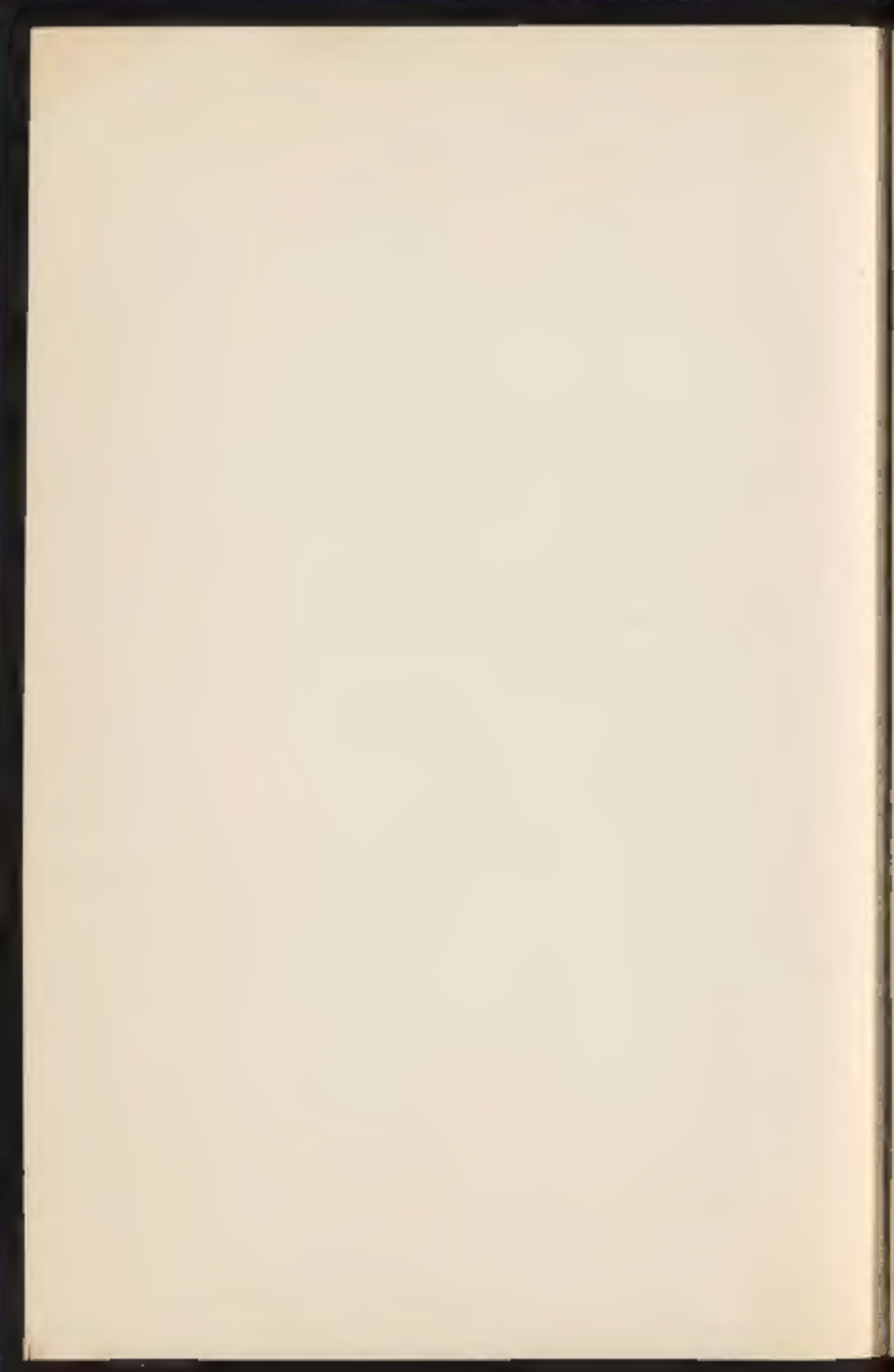
١٣٧ حجية لايراد ومصرفه في مصادره

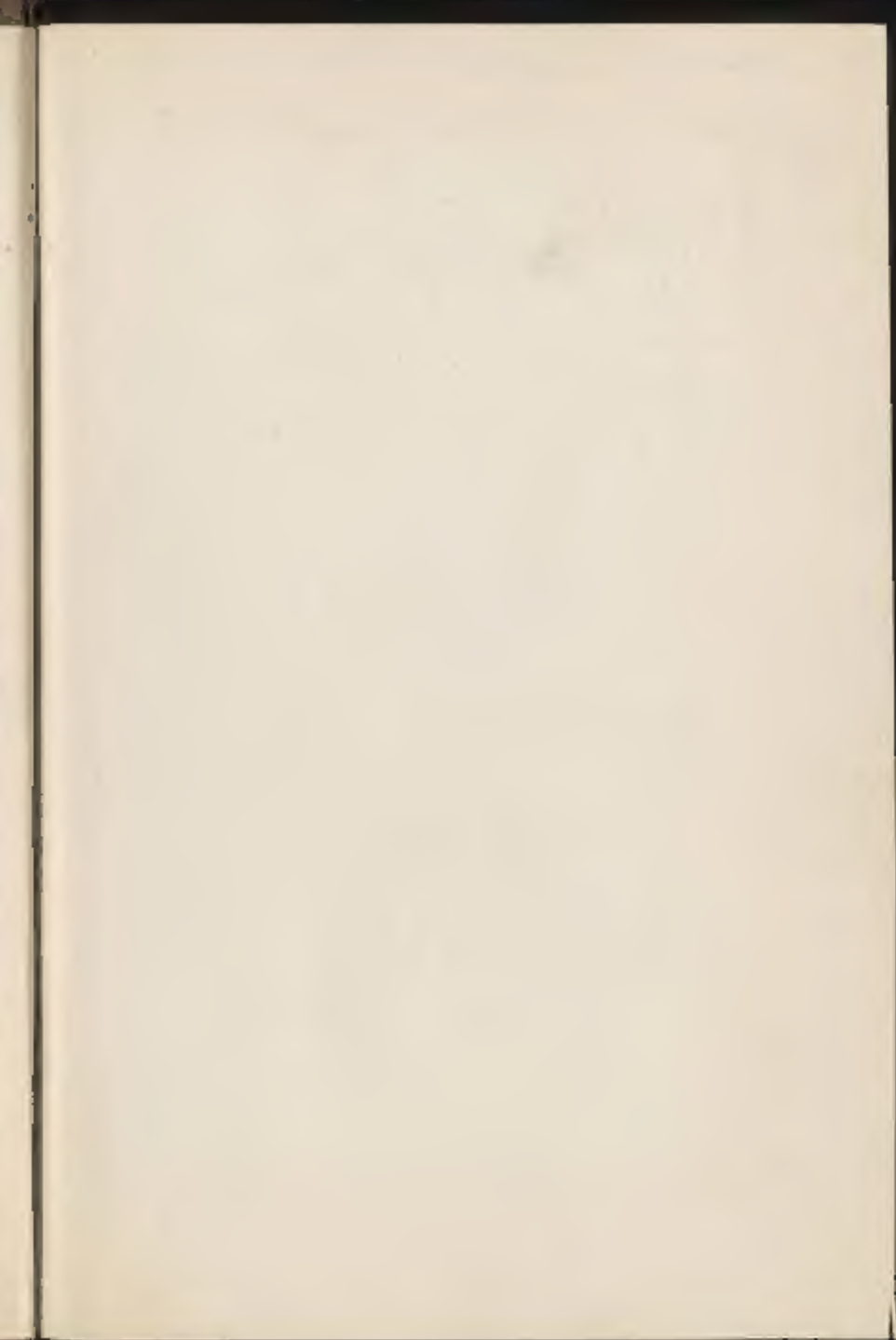
١٤١ مذهب من قارح بيت مال المسلمين



يطلب من مكتبة الفتيحة في لاهور

- ١٠ كتاب الخراج لعماد الدين علي بن يوسف
- ٩ دعوة إلى الإصلاح لبر محمد انصر حيدر
- ٨ الدعوة المحمدية والقتال في الاسلام للشح محمود شلتوت
- ٧ دعوة بني ابي العرب للتحول في الاسلام للاستاد حبيب اسكندر لمرعي
- ٦ طريقة المتل للمصنف علي كرامة الاسلام الدكتور نصر اوى بك
- ٥ النار والسم في فلسطين الشجيرة
- ٤ الحلقة نصيبه عن الاسلام في شمال افريقيا
- ٣ ظاهره عربي في سياحه الاستعمار عربي
- ٢ لقاء مع النعمان لاسلامى عرب عبد الدين الحبيب ومساعد الناق
- ١ مواقف الاسلام من كتاب اليهود ونصرى للشح مصطفى الرضى الثاني
- ٢ مباحثه حديثه للمدبرين
- ٣ مباحث برية في لاهور
- ٤ في مدني في الاسلام الدكتور احمد سم يوسف
- ٥ الاسلام في حاضره وبعده وشعر محمد احمد الزاهري
- ٦ مؤتمر دافع بين سيني ونشده سنة ١١٤٩
- ٧ قول في لاهور شيخ الاسلام مصطفى مصري امدى
- ٨ إمامة (صبيحة حق في حلاله حبيب) للاستاد عمره عصفور
- ٩ كتاب الترمذ للحكيم لاهور كانت حبيب شيخ مصطفى حوهرى
- ١٠ كتاب الحوار بين كوكوشوشوس (عرب من لاهور مباشرة)
- ١١ دعوة القوية للاستاد محمد مهدي بك علام
- ١٢ حجة من حياه شيخ الاسلام ابن كسنة
- ١٣ طرق تاريخية في حدود المذهب الأربعة وانتشارها لاهور بيومر باشا





893.739

K5266

JUN 8 1962

COLUMBIA LIBRARIES OFFICE



CU58843701

893.799 K5266

System & storage